الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

مذكرة تخرج مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم التجارية **التخصص: مالية تجارة دولية**

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم104

دراسة المخاطر المالية و تسيير خطر القروض باستعمال القرض التنقيطي

مقدمة من طرف الطالبتين:

- يزيد شريفة
- بنجار فاطمة

إشراف الأستاذ:

بوظراف الجيلالي

لجنة المناقشة	الرتبة	
د. مكاوي محمد الأمين	"أ" محاظر	**رئيسا**
د. بوظراف الجيلالي	"أ" التعليم العالي	**مؤطرا**
د. شهيدة عبدا لله	"أ" مساعد	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

اهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

الى من شرفني بحمل أسمه، رحمة الله عليه

و أمي نور عيني و مهجة حياتي من كانت دعواتها رفيق الالق و التفوق

إلى إخواني و أخواتي حفظهم الله عز وجل إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل من نسبه القلم وحفظه القلب

فاطمة

اهداء

إلى.... أمي و أبي أدام الله صحتهما ومد في عمرهما

وغمرهما بالسعادة في الدنيا و الفوز في الاخرة

إلى السند و العضد و الساعد إخواني و أخواتي أزف لهما الإهداء

حبا ورفعة و كرامة

إلى .... كل من علمني حرفا طيلة مسيرتي التعليمية

و أنار لي طريق العلم والمعرفة .

شريفة

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع .

شعور لا يضاهيه أي شعور لهذا نتقدم بالشكر الجزيل

لكل من مد لي العون في سبيل إتمام هذا البحث

إلى أستاذ الفاضل "بوظراف الجيلالي"الذي رافقنا طيلة

هذا البحث نسأل الله أن يسدد خطاه و يحقق هناه

جزاك الله كل خير، وتقديرو عرفان بالجميل

إلى أساتذة المناقشة "مكاوي محمد الأمين

شهيدة عبد الله " بارك الله فيهماو أجزل لهما المثوبة

و العطاء. و كل الأشخاص الذي أحمل لهم المحبة و التقدير

الفهرس:

العنوان	الصفحة
كلمة شكر إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر المالية وإدارتها	
تمهيد	
المبحث الأول: عموميات حول الخطر	
المطلب الأول: تعريف الخطر	
المطلب الثاني: أسباب الخطر وأشكاله	
المطلب الثالث: التصنيفات المختلفة للمخاطر	
المبحث الثاني: أساليب التعامل مع المخاطر المالية	
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية	
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية	
المطلب الثالث: أساليب تغطية المخاطر المالية	
المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر المالية	
المطلب الأول: مراحل إدارة المخاطر المالية	
المطلب الثاني: أدوات واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية	
المطلب الثالث: أهداف المخاطر المالية	
خلاصة	
الفصل الثاني: أساسيات لطريقة القرض التنقيطي ومساهمته في تقدير مخاطر القروض المصرفية	
المبحث الأول: الإطار النظري للقروض المصرفية	
المطلب الأول: تعريف مخاطر القروض المصرفية	

المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات خطر القروض	
الفرع الأول: أسباب خطر القروض	
الفرع الثاني: مؤشرات خطر القروض	
المطلب الثالث: تحديد ضمانات القروض المصرفية	
المبحث الثاني: ادارة المخاطر القروض المصرفية وأساليب تسييرها	
المطلب الأول: مفهوم أدارة المخاطر	
المطلب الثاني: خطوات إدارة مخاطر القروض	
المطلب الثالث: الأساليب والنماذج المستخدمة في تسيير مخاطر القروض المصرفية	
المبحث الثالث: العلاقة بين القرض التنقيطي والقرض المصرفي	
المطلب الأول: تعريف القرض التنقيطي	
المطلب الثاني: كيفية استخدام القرض التنقيطي	
المطلب الثالث: التطرق لبعض نماذج القرض التنقيطي ومزاياه وعيوبه	
الفرع الأول: بعض النماذج القرض التنقيطي	
الفرع الثاني: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي	
الخلاصة	
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي في البنك الجزائري الخارجي وكالة مستغانم	
المبحث الأول :تقديم شامل للبنك	
المطلب الأول :نشأة البنك ووظائفه	
المطلب الثاني :تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم "104"	
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	
المبحث الثاني :إجراءات منح قرض بنكي بوكالة "مستغانم 104"	
المطلب الأول :أنواع القروض التي تمنحها الوكالة	
المطلب الثاني :الخطوات المتبعة لمنح قرض	
المطلب الثالث :مكونات ملف القرض	
المبحث الثالث :دراسة حالة منح قرض بنكي باستخدام طريقة القرض التنقيطي لوكالة "مستغانم104"	
المطلب الأول: تطبيق نماذج القرض التنقيطي	
المطلب الثاني: النتائج المتوصل إليها	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تقييم درجات الخطر	
02	معدل التصنيف الصحيح	
03	تصنيف القروض إلى فئات حسب درجة المخاطرة	
04	تقييم مخاطر القروض عن طريق نموذج شيرارد	
05	تطبيق نموذج ألتمان	

قائمة الأشكال:

الرقم	**العنوان**	**الصفحة**
01	منحنى دالة التنقيط	
02	الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري	
03	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر وكالة "مستغانم104"	

المقدمة العامة

الاقتصاد الجزائري هو الاقتصاد استدانة بالدرجة الأولى، فإن عملية التمويل أساسا تتمثل في الاقتراض من البنوك، بحيث تعد عملية منح القروض الوظيفة الرئيسية لنشاط أي بنك، وأحد أهم الخدمات التي يقدمها للزبائن و التي ينتج عنها زيادة في أموال الودائع لدى البنك و بالتالي الإسهام في تحسين النشاط الاقتصادي و رفاهية المجتمع.

لكن هذا لا يجعلها تخلوا من الخطر إذ يعتبر أنه من أهم المشاكل التي تؤثر على المؤسسات تأثيرا فعالا، لذا يجب تحديده و قياسه و متابعته أي ادراته و بالتالي الحد أو التقليل من المخاطر، فمن بين المخاطر التي تواجه المؤسسات هناك الخطر المالي.

وبالرغم من أن القروض المصرفية تعد عصب الاقتصاد، إلا أنها تمثل خطر على البنوك في معظم الأوقات عندما يتعلق الأمر بالتأخير ،و العجز عن سداد مما يستوجب على البنك بدراسة تحليلية دقيقة لطلبات القروض . فالبر غم من أهمية الطريقة الكلاسيكية لتحليل مخاطر القروض ، إلا أنها ذات فعالية محدودة كونها تؤدي لاتخاذ قرارات غير رشيدة .

ولتفادي النقائص التي تضمنها الطريقة الكلاسيكية ، ظهرت عدة بدائل تعتمد على الطرق الحديثة التي تقدم دراسة أكثر د قه لطلبات القروض ، و بالتالي اتخاذ قرارات منح القرض بسلاسة مع تقليل المخاطر ،كما أنها تعطي صورة توضح الفرق بين الزبائن ،و المؤسسات العاجزة ، و تتمثل هذه الآلية في طريقة القرض التنقيطي ، فهي تعتبر من أكثر الطرق استخدام من طرف البنوك في عالم المال و الأعمال ن، حيث أنها تتناول التنبؤ بخطر القروض .

1_أهمية و أهداف الدراسة: تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي : _تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منحها للقروض ، و إبراز أهمية طريقة القرض التنقيطي ، كواحد من الطرق الإحصائية التي من خلالها يمكننا اتخاذ القرار المناسب لتقليل من هاته المخاطر . وهذا ما يساعد البنك في اتخاذ قراره حول القبول أو الرفض منحه للقرض .

_ **حداثة القرض التنقيطي** الذي يعد من أهم الطرق الإحصائية بالإضافة إلي المزايا العديدة التي يقدمها مع النقائص التي تسجلها الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي) ، المتمثلة في التكلفة العالية ،طول فترة الدراسة لملفات القروض هذا ما يعرقل نشاطها و تقليل من أهدافها ، مما دفعهم للبحث عن طريقة

حديثة تسمح للبنك بتقليل من أهدافها ، مما دفعهم للبحث عن طرقة حديثة تسمح للبنك بتقليل فترة الدراسة و بأقل التكاليف

وتتمثل الدراسة أهداف فيما يلي :

_التعرف على المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك .

_التعرف على (المخاطر المالية) طريقة القرض التنقيطي و أهم نماذج التنقيط .

_تسليط الضوء على أهمية طريقة القرض التنقيطي الحديثة باعتبار الطريقة الكلاسيكية غير كافية وحدها على تقدير الخطر للقرض .

_ تزويد المكتبة بهذا الموضوع نظرا لندرته .

أسباب اختيار الموضوع:يمكن تلخيص الأسباب الدافعة لاختيارنا موضوعنا هذا إلى أسباب موضوعية و أسباب ذاتية .

الأسباب الموضوعية:

_قلة الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع .

_ معرفة مدى استخدام البنوك الجزائرية لطريقة القرض التنقيطي .

_ مدى أهمية هاته الطرق الإحصائية في إدارة المخاطر .

الأسباب الذاتية :

_ الرغبة بدراسة و اكتشاف المخاطر المالية و كيفية ادراتها .

_ الميول الشخصي في التعمق أكثر الطرق الحديثة من بينهما طريقة القرض التنقيطي .

_حب الاطلاع على الأعمال البنكية من خلال الجانب التطبيقي .

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة كالتالي :

إلى أي مدى تستطيع أن تساهم طريقة القرض التنقيطي في تسير خطر القروض المصرفية

وللإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى تساؤلات فرعية التالية :

_ماهي أساليب معالجة الخطر المالي في البنوك؟

_ هل إدارة المخاطر حل لمخاطر أم هي وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي ؟

_ما لمقصود بالقرض التنقيطي ؟

_ هل يمكن الاعتماد على الطرق الإحصائية الحديثة لتسير خطر القروض ؟

4 فرضيات الدراسة :وقصد الإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا الفرضيات التالية :

لايمكن إلغاء المخاطر بشكل نهائي ،و إنما يتم التقليل منها إلى أدنى حد ممكن و مهما بلغت درجة فعاليتها .

_إدارة المخاطر وسيلة تهدف إلى الحد من الخطر و التقليل منه لولاية مستغانم و إبراز مدى تطبيق طريقة القرض التنقيطي على البنك من خلال حل لمواجهة المخاطر أم هي وسيلة لضمان استمرارية العمل المصرفي؟

_ما المقصود بالقرض التنقيطي ؟

_ هل يمكن الاعتماد على الطرق الإحصائية الحديثة لتسير خطر القروض ؟

فرضيات الدراسة :

وقصد الإجابة على التساؤلات السابقة و ضعنا الفرضيات التالية :بأفضل الوسائل و التكاليف.

_ ترتبط عملية منح القرض بالمخاطر ،حيث لا يمكن فصل الخطر عن القرض و لذلك تسعى البنوك إلى محاولة التقليل منها بالاعتماد على الطرف الحديثة ,

_ طريقة القرض التنقيطي تعتمد على التحاليل الإحصائية التي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض و هذا التحديد الخطر بالنسبة للبنك قبل منح القرض

محتوى البحث:

للإجابة عن هذه الإشكالية و الفرضيات المطروحة تناولنا بحثنا في ثلاث فصول وكل فصل يتفرع إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى مطالب ، حيث تناولت الفصل الاول الإطار النظري للمخاطر المالية و ادراتها و معالجتها من نواحي مختلفة من خلال التطرق إلى عموميات حول الخطر و كذا أساليب التعامل مع المخاطر المالية و طبيعة إداراتها .

أما الفصل الثاني تم التطرق من خلاله إلى مخاطر القروض المصرفية و طريقة القرض التنقيطي حيث عالجناها في ثلاث مباحث درست أساسيات بطريقة القرض التنقيطي و مساهمته في تقدير مخاطر القروض المصرفية.و كيفية إدارة مخاطر القروض المصرفية و أهم الأساليب لتسيريها .

وهنا نأتي إلى الفصل الثالث الذي خصصناه للدراسة الميدانية لتوضيح كيفية استخدام طريقة القرض التنقيطي في البنوك ، حيث قمنا بتقديم بطاقة تعريفية شاملة لمكان تربصنا في البنك الخارجي تجميع المعلومات اللازمة و إعداد لعينات و تحليل المتغيرات و ذكر نتائجها .

وفي الأخير قمنا بصياغة خاتمة عامة تتضمن ملخص شامل، و اختيار لفرضيات هذه الدراسة مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها.

المنهج المتبع :

بهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج التالي:

1_**المنهج الوصفي** :هو الذي يعيش الأسلوب المناسب لوصف الظواهر و التعريف بمختلف المفاهيم ذات صلة بالموضوع .

2_**المنهج التحليلي**: و ذلك لتفسير المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها في جانب الدراسة التطبيقية

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى :تومين احمد ، مكاوي عيسى ، إدارة المخاط المالية في مؤسسة التأمين وهي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الإدارة المالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة

البويرة ، الجزائر سنة 2017_ 2018 حيث تناول فيها مفاهيم أساسية حول الإدارة المخاطر و ماهي المخاطر المالية وكيفية ادراتها ، مما ساعدنا في تزويد بحثنا

بمعلومات قيمة .

دراسة الثانية : صوار يوسف ، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية وهي عبارة عن مذكرة تخرج لينل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير جامعة تلمسان سنة 2008، حيث توصل من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة تتبنى البنوك الجزائرية لهذه الطرق الكمية للوصول إلى القرار الصائب ، حيث تقاطع بحثنا مع هذه الدراسة في استعمال طريقة القرض التنقيطي لمحاولة تسيير خطر القروض .

8_ **صعوبات الدراسة** :لقد واجهنا العديد من صعوبات أثناء انجازنا للبحث وتتمثل فيما يلي :

_قلة المراجع و الدراسات العلمية التي تعالج هذا الموضوع .

_الصعوبة في إيجاد مكان التربص في البنوك لعدم تطبيقهم لطريقة القرض التنقيطي .

_ قصر المدة في الحصول على القوائم المالية و ذلك لسرية الملفات و أرقام الحسابات التي تعد من إسرار المهنة .

_ الظروف العائلية و الصحية التى مررنا بها مما أخرتنا في البدء بالبحث حول دراستنا .

الفصل الأول

الإطار النظري للمخاطر المالية وإدارتها

تمهيد

يعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا،لذا لابد من تحديد و قياس و متابعة هذه المخاطر، أي إدارتها و بالتالي الحد أو التقليل منها ،فمن بين المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية هناك الخطر المالي الذي يرتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المنشأ أو التوقف عن سداد الالتزامات المالية ،أو التقلبات في أسعار الأصول المالية و غيرها ،و المخاطر المالية مؤثرة و تحدث دون توقع و يمتد أثرها إلى كافة المؤسسات و استقرار اقتصاديات مختلف دول العالم و الاقتصاد العالمي بشكل شامل.لذا فإن موضوع إدارة المخاطر أصبح من المواضيع التي زاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة خاصة في ظل تعاقب الأزمات المالية.و من هذا المنطلق سنقوم بتخصيص هذا الجزء من المذكرة لتناول مختلف العناصر المرتبطة بدراسة المخاطر المالية و كيفية إدارتها من خلال ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: عموميات حول الخطر؛

المبحث الثاني:أساليب التعامل مع المخاطر المالية؛

المبحث الثالث:طبيعة إدارة المخاطر المالية.

المبحث الأول: عموميات حول الخطر

من أجل إعطاء فكرة واضحة حول الخطر تطرقنا إلى ماهية الخطر وأهم مسبباته و أشكاله والتصنيفات المختلفة للمخاطر.

المطلب الأول:تعريف الخطر

- **لغة:** إن مصطلح الخطر لغة: الجرأة ،المجازفة،المقامرة.
- **اصطلاحا:**ليس هناك عدة تعريفات للخطر نذكر منها مايلي:

1. يعرف الخطر على أنه احتمال وقوع حادث مستقبلي يسبب لمن وقع عليه خسارة أو ضرر مادي أو معنوي ،فهو غالبا ما يقترن بالخط و الصدفة ؛[1]

2. تعريف قاموس أكسفورد:الخطر هو الفرصة أو احتمال حدوث الخسارة أو الهلاك أو الإصابة أو أي نتائج عكسية أخرى. [2]

- "الخطر هو نتيجة غير مرغوب فيها"

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الخطر على أنه الانحراف عما هو متوقع ،فالمخاطرة هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث.

المطلب الثاني:أسباب الخطر و أشكاله

أولا:مسببات الخطر[3]

1) مسببات الخطر الأخلاقية:

---

[1]لينده دواس،**الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية**–مذكرة ماجستير ،جامعة العربي بن مهيدي ص15.

[2]قاموس أكسفورد.

[3]ألفة بغوا،**دور إدارة المخاطر في تحقيق جودة خدمات المؤسسات الإستشفائية**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ل .م. د في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي2012_2013ص 6_7

و التي تتمثل في الصفات الأخلاقية التي يتحلى بها الشخص مثل: الإهمال، التلاعب..إلخ .

2) مسببات الخطر الطبيعية:

هي تلك العوامل الناتجة عن الظواهر الطبيعية المحيطة بالإنسان أو الشيء والتي تؤدي إلى حدوث الخطر أو تزيد من خطورته؛

3) مسببات الخطر الموضوعية:

هي خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخطر أو زيادة الخسائر الناتجة عن تحقق أو حدوث الخطر، ونجد من أمثلة ذلك: الاحتفاظ بمبالغ كبيرة في خزائن غير متطورة يعد من العوامل الموضوعية التي تساعد على السرقة وبالتالي كبر حجم الخسارة المادية المحتملة؛

4) مسببات الخطر الشخصية:

هي المسببات المساعدة على حدوث الخطر عن طريق تدخل العنصر البشري بطريقة عمدية أو بطريقة غير عمدية؛

- **مسببات الخطر الشخصية العمدية:** فقيادة السيارة بسرعة تزيد عن الحدود القصوى وتزيد من احتمال وقوع الحوادث...؛
- **مسببات الخطر الشخصية غير العمدية:** وهي تلك المسببات الناتجة عن تأدية الأعمال والأفعال بشكل عفوي مثل: الخطأ في حسابات معينة يؤدي إلى زيادة حجم الخسائر المحتملة.

ثانيا:أشكال الخطر:

يمكن إجمال أشكال الخطر على النحو الآتي :الخطر المطلق أو النهائي متمثل بحرق مصنع نتج عنه خسارة أرباح أو أموال سُرقت ... الخ ، أما الخطر النسبي هو استعراض الأعمال التجارية والظواهر الاقتصادية مثل التصدير سوق جديد أو تقديم سلعة جديدة للسوق .

1. **الخطر المطلق والخطر النسبي:**تثبيت أسعار التجزئة؛
2. **الخطر الأساسي (العام) والخطر المحدَد:** الخطر الأساسي هو خارج إرادة الإنسان في تكوينه ، كما إن له تابعيات أخرى كأخطار الطبيعة : الزلازل ، العواصف ، البراكين ... الخ ، أما الخطر المحدد

فهو مرتبط بحدث فردي معين ومؤثراته تبدو واضحة مثل سرقة ممتلكات ، انفجار آلة أو جهاز كهربائي ، كل هذه الأخطار تعتبر محددة ويمكن حصرها ؛

3. الخطر الملموس و الخطر الأخلاقي: كل الأخطار المطلقة ، النسبية ، الأساسية أو المحددة تعتبر أخطارا ملموسة قابلة للحصر ، أما الخطر الأخلاقي ، والذي يبنى على تصرفات الإنسان وسلوكه وعاداته فهي أشياء ليس من السهولة التنبؤ بها دون معايير أو بوادر مثلا إن يتسبب الإنسان في افتعال حريق في مكان ما وإخفاء كافة الأدلة التي تدينه ؛

4. الخطر المضطرد والخطر الحاد: الخطر المضطرد والتكراري ممثل بحوادث السيارات، أما الخطر الحاد فهو المتمثل بحجم الخسارة الكبيرة نتيجة ضخامة مصنع كيمياويات شب فيه حريق وانفجارات متلاحقة، ويمكن تصنيف الأخطار من حيث أخطار قابلة للتأمين وأخطار غير قابلة للتأمين؛

- **الأخطار القابلة للتأمين:** وهي الأخطار التي يتعرض لها الإنسان مباشرة ويتسبب عن حدوثها انقطاع الدخل عن الأسرة إما بصورة كلية أو جزئية، وعادة ما تعطي الخسارة الناتجة عن وفاة مبكرة وعجز جسماني (عجز كلي دائم وعجز كلي مؤقت وعجز جزئي دائم وعجز جزئي مؤقت) والشيخوخة والمرض والعطل عن العمل ؛ وهذا النوع من الأخطاء غير متوفر في الدول النامية وعادة ما تتبناه الدول بالاتفاق مع استقطاع دوري من مخصصات الشركات ؛

- أما خطر الممتلكات فيتكون من ، أخطار طبيعية وهي المتمثلة بالظواهر الطبيعية والتي لا دخل للإنسان في افتعالها كالزلازل والبراكين والأعاصير والأمطار أو الموت أو المرض بالنسبة للماشية والخيل ،وأخطار مباشرة وهي التي تصيب الممتلكات بصورة مباشرة والتي تؤدي إلى هلاكها أو تلفها كالحريق والسرقة والغرق والضياع والاختلاس والتزوير ، وأخطار المسؤولية المد نية ؛ وهي الأخطار التي تصيب الفرد أو الممتلكات بصورة غير مباشرة يترتب عليها مسؤولية شركة التأمين تجاه طرف ثالث خلافا للمتعاقد معه وتتمثل في أخطاء المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات ضد الغير والسفن أو الطائرات وما يصيب الغير في أرواحهم وممتلكاتهم بسبب امتلاك الشخص أو حيازته لمصنع أو حيوان أو منتج معين[1].

[1] د.رائد.عبد الخالق العبيدي، د.خالد أحمد المشهداني إدارة المؤسسات المالية و المصرفية، دار الأيام للنشر التوزيع ،عمان الأردن ،ص102-104.

المطلب الثالث: التصنيفات المختلفة للمخاطر

تكون المؤسسة دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي بها إلى تكبد خسائر و الفشل في تحقيق أهدافها و هذا نتيجة لعدد من الأسباب و تشكل الفروق في هذه الأسباب و تأثيراتها أساس التصنيفات المختلفة للمخاطر و يمكن تصنيف المخاطر التي تواجه المؤسسة إلى نوعين أساسيين:

1. **المخاطر المالية financial Risks** :وهي المخاطر التي يوجد لها تبعات مالية أو التي قد تتسبب في إحداث خسائر مالية يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل كمي. وتعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه الشركات والأفراد بسبب آثارها المالية عليهم. وبسبب توفر العديد من أنواع التأمين التي يمكن استخدامها للحماية من الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية، فيمكن تصنيف المخاطر المالية إلى مخاطر قابلة للتأمين ومخاطر غير قابلة للتأمين.

2. **المخاطرغيرالمالية**:وهي المخاطر التي لا ينتج عنها خسائر مادية، ولكنها تتضمن على تبعات عاطفية أو معنوية. ومن الأمثلة على هذه المخاطر الحزن لوفاة شخصية محبوبة أو زعيم محبوب ونظرا لأن الجوانب المعنوية تعتبر غير قابلة للقياس أو التقييم، وبالتالي صعوبة صياغة تحديد الخسارة بشكل كمي أو مادي، فإن هذه الخسائر لا يتم النظر إليها بعين الاعتبار عند إدارة المخاطر سواءٌ من خلال التأمين أو من خلال جهود الإدارة المالية في إدارة المخاطر.[1]

المبحث الثاني: أساليب التعامل مع المخاطر المالية

من خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم المخاطر المالية وأنواعها وأهم الأساليب لتغطية هذه المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

[1] إيهاب مقابلة، خالد الزعبي، حسام خداش **محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA)[1](الاقتصاد و التمويل)** قسم: الإدارة و الاقتصاد علوم مالية ومصرفية الإدارة المالية والتحليل المالي ص 375_377.

هناك عدة تعاريف للمخاطر تتمثل فيما يلي:

هو ارتفاع في مخاطر الاستغلال بسبب اللجوء إلى الاستدانة، أي جلب موارد مالية في شكل ديون من شأنه أن يؤثر سلبا على مرد ودية المؤسسة.[1]

حيث ينظر للمخاطر المالية ، بأن مصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات التغيرات المالية ، و تكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة (الرافعة المالية) حيث أن المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصول الجارية .

- يعرف قاموس " Castineau»: لإدارة المخاطر المالية يعتبر الخطر المالي على أنه "الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة" .[2]

يمكن تعريفها " بأنها تلك التذبذبات التي تصيب نتيجة الاستغلال بعد الضريبة، أي التذبذبات في العائد المتاح للمساهمين (حملة الأسهم العادية) بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض و توزيعات الأسهم الممتازة" .[3]

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية

تتعدد أنواع المخاطر المالية ويمكن توضيحها فيما يلي:

- **مخاطر الائتمان: تشير** مخاطر الائتمان إلى إمكانية الخسارة الناتجة عن فشل المقترض في سداد القرض والوفاء بالالتزامات التعاقدية، ويشمل ذلك التأخير في سداد القرض أيضًا، ويتم تحديد تأثير مخاطر الائتمان على البيانات المالية للبنك من خلال هيكل الميزانية العمومية للبنك، لا سيّما قاعدة رأس مال البنك. تعتمد المخاطر التي تواجهها البنوك على الرافعة المالية للبنك، إذ سيواجه البنك ذا الرافعة المالية

[1] الياس بن سامي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص459.

[2] قاموس Castineau

[3] منير إبراهيم هندي ، **الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر** ، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، 2003، ص 262.

العالية مخاطر عالية، في حين سيواجه البنك ذا الرافعة المالية المنخفضة مخاطر منخفضة، ومن الجدير بالذكر أنّه يتم تحديد الرافعة المالية بقسمة إجمالي الأصول على إجمالي رأس مال البنك؛

- **مخاطر السيولة:** تنشأ مخاطر السيولة من عدم القدرة على تنفيذ المعاملات، ويمكن تصنيف مخاطر السيولة إلى مخاطر سيولة الأصول ومخاطر سيولة التمويل، تنشأ مخاطر السيولة في الأصول إما بسبب عدم كفاية المشترين بالنسبة لطلبات البيع أو عدم كفاية البائعين بالنسبة لطلبات الشراء تشير سيولة الأصول إلى السهولة النسبية التي يمكن للشركة من خلالها تحويل أصولها إلى نقد في حالة وجود حاجة كبيرة ومفاجئة لتدفق نقدي إضافي، في حين تشير سيولة التمويل التشغيلي إلى التدفق النقدي اليومي يمكن أن يمثل الانكماش العام أو الموسمي في الإيرادات خطرًا كبيرًا إذا وجدت الشركة نفسها فجأة بدون نقود كافية في متناول اليد لدفع النفقات الأساسية اللازمة لمواصلة العمل، لذلك تعد إدارة التدفق النقدي أمر بالغ الأهمية لنجاح الأعمال، ولهذا ينظر المحللون والمستثمرون إلى مقاييس التدفق النقدي الحر عند تقييم الشركات؛

- **مخاطر السوق:** تتضمن مخاطر السوق مخاطر تغيّر الظروف في سوق معين تتنافس فيه الشركة على الأعمال، وأحد الأمثلة على مخاطر السوق هو الاتجاه المتزايد للمستهلكين للتسوق عبر الإنترنت، فقد شكّل هذا الجانب من مخاطر السوق تحديات كبيرة لأعمال التجزئة التقليدية.،تتضمن مخاطر السوق أيضًا خطر تفوّق المنافسون، فمع تزايد التنافس في السوق العالمي ووجود هوامش ربح ضيقة، تكون الشركات الأكثر نجاحًا ماليًا هي الأكثر نجاحًا في تقديم عروض قيمة فريدة تجعلها تبرز من بين الحشود، وتعطيها هوية سوقية قوية لقد ازدهرت الشركات التي تمكنت من إجراء التعديلات اللازمة لخدمة جمهور التسوق عبر الإنترنت وشهدت نموًا كبيرًا في الإيرادات، في حين تراجعت الشركات التي كانت بطيئة في التكيف مع هذه التغيّرات أو التي اتخذت خيارات سيئة في رد فعلها على تغيّرات السوق تشير مخاطر السوق أيضًا إلى احتمال فشل استثمارات البنك في الأوراق المالية في تحقيق العوائد المتوقعة، أو انخفاض قيمة الأوراق المالية، ومن الجدير بالذكر أن جميع المشاركين في السوق يواجهون هذه المخاطر، ويتعين على البنوك إنشاء آليات مناسبة لحماية نفسها من مخاطر السوق السائدة على مدار العام يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى مخاطر اتجاهية ومخاطر غير اتجاهية، حيث تحدث المخاطر الاتجاهية بسبب الحركة في أسعار الأسهم وأسعار الفائدة وما إلى ذلك، فيما تحدث المخاطر غير الاتجاهية بسبب تقلبات السوق؛

- **المخاطر التشغيلية:** تشير المخاطر التشغيلية إلى المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ من الأنشطة التجارية العادية للشركة، وتشمل الدعاوى القضائية، ومخاطر الاحتيال، ومشاكل الموظفين، ومخاطر نموذج الأعمال؛ والتي تشير إلى عدم دقة نماذج الشركة المتعلقة بخطط التسويق والنمو. تشير مخاطر التشغيل أيضًا إلى مخاطر الخسائر المرتبطة بعمليات موارد البنك، وتشمل المخاطر التي تنطوي عليها الأنشطة الإرهابية، والكوارث الطبيعية، والإهمال، والخطأ البشري، والسلوك الاحتيالي من جانب موظفي البنك، ومن الجدير بالذكر أنّه لا يمكن للبنوك اتخاذ العديد من التدابير للحد من هذه المخاطر. يمكن تصنيف المخاطر التشغيلية إلى مخاطر الاحتيال ومخاطر النموذج، حيث تنشأ مخاطر الاحتيال بسبب الافتقار إلى الضوابط، في حين تنشأ مخاطر النموذج بسبب تطبيق النموذج غير الصحيح؛
- **مخاطر العملة:** تحدث مخاطر العملات أو مخاطر الصرف الأجنبي عندما تُجري الشركة معاملة مع شركة أجنبية، وتكون إحدى العملات أقوى من الأخرى، وهناك نوعان من مخاطر العملة:

1. مخاطر العملات التجارية: تعد هذه المخاطر خسائر من المحتمل أن تحدث عند التعامل بعملات مختلفة، مثل سلاسل المطاعم التي تمتلك عدة فروع بدول مختلفة وتبيع بعدة عملات تبعًا للعملة المحلية للبلد.

2. المخاطر الاقتصادية: تشير هذه المخاطر إلى المخاطر المرتبطة بالسياسات المختلفة، واللوائح المتنوعة، والحالة العامة للاقتصاد في الدولة التي تُجرى فيها الأعمال.[1]

المطلب الثالث: أساليب تغطية المخاطر المالية

- **التقنيات الداخلية للمخاطر المالية:**[2]
- **اختيار عملة الفوترة:**

[1] سليمة الغاوي ، **أنواع المخاطر المالية** مسترجع بتاريخ ،14نوفمبر2022,انظر الرابط hhttps://mawdoo3.com

[2] تومين احمد مكاوي عيسى، **إدارة المخاطر المالية في مؤسسة التأمين**، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البويرة،الجزائر،2017_2018 ص 16.

عملية الفوترة هي العملية التي يحرر بها عقد البيع أو عقد الشراء ، و لتجنب التعرض لخطر الصرف ،الطريقة الأسهل هي الفوترة المرجعية و التي في الغالب هي العملية الوطنية ؛

اختيار عملة الفوترة بالنسبة للمصدر :في الغالب فان المؤسسة التي تقوم بالتصدير لها قدرة على جعل عملتها الوطنية أساس للفوترة و بالتالي لا وجود لخطر الصرف بالنسبة لها طالما أن مبيعاتها في السوق الوطنية و صادراتها تعامل و تتم محاسبيا بالعملة الوطنية ، و توجد بعض الاعتبارات و المعايير التي تدخل في حسم موقف التفاوض و الاختيار ، فعدم قدرة المستورد على تغطية خطر الصرف نتيجة محدودية التشريعات أو عدم توفر المعلومات المالية و النقدية المتعلقة بتسهيل عملية إتمام التعاملات الخارجية بالإضافة إلى بعض السلع التي ترتبط بعملية خاصة لتحديد سعرها ؛

اختيار عملية الفوترة بالنسبة للمستورد : قد يحظى المستورد باختيار عملة الفوترة و بالتالي ستكون عملته الوطنية أو عملة أخرى أقل تطاير (تتسم بالاستقرار النسبي) كعملة الفوترة ، حيث من مصلحة المستورد التفاوض لاعتماد عملته الوطنية عندما تكون عملة المصدر مرتفعة القيمة ، و من أهم المعايير الخارجية على المؤسسة التي تفرض استخدام عملة أجنبية في الاختيار كالتشريعات المتعلقة بالصرف ، المنطقة الجغرافية ، سوق الصرف ، و أهم العملات المتاحة فيه ،فمن خلال هذه التقنية يمكن تسريع التحصيل أو تأخير السداد للعملات بناء على تطوير العملة المعنية . فإذا توقع المستورد انخفاض في قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة التي سوف يتم بها التسديد، فانه يطلب تعجيل التسديد (تسبيق موعد السداد) وعلى العكس فالمصدر يؤخر استلام حقوقه من المورد قصد الاستفادة من الربح الذي ينجم عن التقلبات الايجابية لسعر صرف عملة التحصيل.

- **المقاصة:** حيث نجد مايلي:[1]

❖ **المقاصة الثنائية:** مبدأ المقاصة هو القيام بمقاصة وضعيات الصرف لفرعين ينتميان إلى نفس المجتمع متعدد الجنسيات، بما يؤدي إلى إظهار الوضعية الصافية لأحد الفرعين مقارنة بالفرع الآخر ؛

[1] تومين احمد،مكاوي عيسى ، **مرجع سبق ذكره** ،ص17.

❖ **المقاصة المتعددة:** يعد هذا النوع من المقاصة الأكثر استعمالا عندما تكون العمليات بين الفروع متعددة ، و بالتالي حجم التحويلات بين الفروع يكون منخفض لان كل فرع لا يدفع أو يستلم إلا المبلغ الصافي لوضعية السالبة أو الموجبة .

- **التغطية عن طريق الأسواق الآجلة :**

بالنسبة للمؤسسة التي تقوم بالتصدير فالتغطية الآجلة (نتيجة توقع انخفاض قيمة عملة) تفرض على المؤسسة بيع قيمة مستحقاتها بسعر الصرف الآجل إلى البنك و الذي بدوره يقوم بالترتيبات المناسبة لذلك فتقوم هذه المؤسسة بإعلان البنك عن استعدادها لبيع مستحقاتها على سعر الصرف الآجل الذي يكون معروضا (معلنا من طرف البنك) أما إجراءات المستورد في تغطية الآجال فتكون مناظرة بالنسبة للمصدر . و توضيحا لهده التغطية ندرج هذه العملية ، تقوم مؤسسة أوربية بتدبر سلع قيمتها 50000 دولار ، التسوية بعد 3 أشهر ، و معدل الصر ف الفوري 1 دولار = 0.9631 أوروا، مع معدل فائدة على الدولار 3 % و معدل الفائدة على الأورو 5 % ، و معدل الصرف الآجل و المتفق عليه مع البنك و ليكن 1 =0.9447 دولار و لتفادي المؤسسة لخطر الصرف تقوم بإشعار البنك عن رغبتها في بيع قيمة مبيعاتها مقابل الأورو (50000دولار)بسعر الصرف الآجل لمدة 3 أشهر معلن من طرف البنك بصفة دورية ، و يتم إجراء عقد بين البنك و المؤسسة حول بيع الآجل ل 50000دولار ، و في هذه العملية تكون المؤسسة على علم بقيمة مستحقاتها بعد ثلاث أشهر مهما كانت تقلبات الصرف ، فيقوم البنك من جهته باقتراض 50000 دولار من سوق الصرف لمدة ثلاث أشهر ثم يقوم بتحويلها إلى الاورو حسب سعر الصرف الفوري (48155 = 0.9631* 50000 أوروا) ، و يقوم البنك بضخ هذه الأموال في السوق النقدية . عند تاريخ الاستحقاق يقوم المستورد بالتسوية (تحويل 50000 دولار من بنك المستورد إلى بنك المصدر) ، فيقوم بنك المصدر بتحصيل قروضه من السوق النقدية و تسوية التزاماته تجاه البنوك الأخرى ، و تسليم المؤسسة المصدرة مستحقاتها حسب العقد المبرم . و عليه تتحصل المؤسسة على 47235 = (0.9447*50000)و هي أقل من 48155 أوروا حسب سعر الصرف الفور ي بفارق 920 اوروا و هذا الفارق يعبر عن نتيجة التغطية الآجلة للمؤسسة؛

- **تغطية عن طريق الأسواق النقدية :**

تعتبر التغطية الفورية بمثابة اقتراض فوري لحجم معين من العملات من مصرف وطني أو أجنبي ، بالنسبة للطرف المصدر يقوم باستدانة مبلغ من العملات (قرض) يتطابق من حيث النوع و الكمية و المدة مع حقوقه في ذمة المستورد و بعد ذلك يجري تحويلها إلى عملته الوطنية (المصدر) أي أنه يتزود مسبقا بسيولة ثم يقوم بتسديد القرض مع الفوائد المترتبة عليه حينما يسدد المستورد التزاماته في تاريخ استحقاق محدد . أما بالنسبة للمستورد فيقوم بشراء مقادير مكافئة لالتزامه بسعر الصرف العاجل وهكذا فهو من جهته قد ضحى بالائتمان الذي منحه إياه المصدر.[1]

- **التقنيات الخارجية للمخاطر المالية:**[2]

وتتمثل فيما يلي:

- **تغطية عن طريق الأسواق المشتقة :**

العقود المستقبلية على العملات هي العقود الآجلة التي يلتزم فيها المتعاملين بشراء أو بيع كمية محددة من العملات ، بسعر الصرف اجل محدد مسبقا .كما تمتاز العقود المستقبلية على العملات في كون المبالغ موحدة ،والتسعير يتم المقارنة بالدولار بمعنى GBP/USD،EUR/USD

مثال: لنفرض أن شخصا يرغب في شراء عقد مستقبلي لعملة الين الياباني حيث العقد النمطي 12,5 مليون ين ، وتعرض قيمة العقد بالسنت الأمريكي لكل ين إذا افترضنا أن هذا الشخص قام بشراء عقد مستقبلي لديسمبر و ذلك في شهر ماي كما إن سعر العقد هو (0.01387$ /ين)وعلى ذلك تصبح القيمة الكلية للعقد بالدولار الأمريكي =(12,5 مليون* 0,010387)=129837.50$ فإذا افترضنا أن قيمة الين تصاعدت بالنسبة للدولار (بسبب انخفاض في معدلات الفائدة بالولايات المتحدة ، وبسبب التضخم في اليابان). وأصبحت قيمة الين (0,010485$ين) فان ذلك يعني أن قيمة العقد قد ارتفعت الآن لتصبح بالدولار 131062,50$=(12,5*0,010485)الأمريكي و بالمقارنة بالوضع السابق تكون الزيادة الصافية في العقد هي 1225$

القيمة الجارية =131062.50؛

القيمة الأصلية=12983750؛

---

[1] تومين ا حمد،مكاوي عيسى، **مرجع سبق ذكره** ص18.

[2] مدحت صادق،**أدوات وتقنيات مصرفية**،الطبعة الأولى،دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة،2001،ص130.

المكسب=1225.

- **التغطية عن طريق الخيارات** :وتتمثل في الآتي:[1]

❖ تعريف خيارات الصرف:"خيار الصرف هو عبارة عن السند الذي يعطي الحق لحامله وليس الالتزام بالشراء أو البيع لكمية محددة من العملات بسعر معروف مسبقا و الذي يسمى بسعر الممارسة بتاريخ محدد مسبقا من خلال دفع علاوة ".

- **التغطية باستخدام الخيارات على العملات** :يمكن إبراز حالات في التغطية باستعمال الخيارات على العملات وهي كالتالي :

❖ يحقق عقد خيار شراء عملة أجنبية ربحا :إذا كان الصرف للعملة الأجنبية المعنية الجاري مقابل الدولار السائد في السوق أكبر من سعر الصرف أو التنفيذ المحدد في العقد؛

❖ **يحقق عقد خيار شراء عملة أجنبية خسارة محدودة هي قيمة الهامش المدفوع المحرر للعقد:** إذا كان سعر الصرف للعملة الأجنبية المعنية الجاري مقابل السائد في السوق اصغر من سعر الصرف أو التنفيذ المحدد في العقد.أما إذا توقع مستثمر ما انخفاض سعر عملة أجنبية معنية مقابل الدولار ، فقد يبادر إلى شراء عقد خيار بيع ، وإذا ثبتت التوقعات و انخفض سعر العملة الأجنبية الجاري مقابل الدولار في السوق ، على مستوى اقل من سعر الصرف المحدد في العقد المعني ، فان حامله سيرى أن ممارسة حقه في العقد سيحقق له ربحا، ويكون ربحه الإجمالي هو عبارة عن الفرق بين سعر الصرف أو الممارسة المحددة في العقد و سعر الصرف الجاري السائد في السوق في حين تتحدد قيمة ربحه الصافي عن هذا العقد سيرى أن ممارسة حقه لن يحقق ربحا ، سيمتنع من ممارسة حقه،وتكون خسارته محدودة و المتمثلة في الهامش المدفوع أو المكافئة المدفوعة للطرف الأخر ، أي محرر عقد خيار شراء العملة الأجنبية المعنية.[2]

- **التغطية عن طريق أسواق المبادلات :**

❖ **تعريف مبادلات الصرف :** مبادلة الصرف بشكلها البسيط هي المعاملة المالية التي من خلالها يلتزم طرفان بالتبادل الذاتي للعملة،مثل اليورو مقابل ا لدولار بسعر صرف عاجل،وتبادل نفس العملات عند

[1] مدحت صادق ،**مرجع سبق ذكره** ص 131.

[2] طارقحمادعبدالعال،**المنتجاتالمالية**،الطبعةالاولى،الدارالجامعيةللنشر،الاسكندرية،2001،ص246.

تاريخ الاستحقاق (3 أشهر،سنة ...) بسعر صرف آجل،إذ يمكن ا لقول أن مبادلة الصرف هي عبارة عن المعاملة التي يقوم بها الصيرفي والتي تدمج بين عملية الصرف العاجل وعملية الصرف الآجل .لتوضيح مبادلة ا لصرف نفترض مؤسستينAوB اتفقتا على مبادلة صرف،تلتزم من خلالها المؤسسة بدفع مليون دولار للمؤسسةBوتلتزمBبدفع 2 مليون أورو للمؤسسةA في الفترة 1 = 0 وتلتزما لمؤسسةBبدفع 1مليوندولاربعد 6 أشهر للمؤسسةAوAتدفع 2.5 مليون أورو للمؤسسةB.

❖ **مبادلة الصرف هذه تتضمن عمليتي صرف** : إحداهما عاجلة وأخرى آجلة،من خلال هذه ا لمبادلة يمكن للمؤسسةAالتغطية ضد خطر الصرف،فإذا كانت تنتظر الحصول على مليون دولار لأجل 6 أشهر،يمكنها منحه للمؤسسةBوالحصول في مقابله بصفة أكيدة على 2.5 مليون اورو،وبذلك تكون ا لمؤسسةA قد باعت عاجلا2 مليون اورو و اشترت آجلا 2.5 مليون اورو.

❖ **تعريف مبادلا ت العملات** : تدعي مبادلات سعر الصرف،وقد أظهرت بعد مبادلات الصرف والتي تهدف إلى المبادلة ا لفعلية للديون بعملات مبلغ المقترض،الفوائد و السداد . لتوضيح مبادلة ا لعملة،نفترض مؤسسةAفرنسية تعاقدت على اقتراض مبلغ با لدولار الأمريكي بمبلغ 100000 دولار لمدة 5 سنوات بمعدل 4 %وهي ترغب في أن تكون مهتمة بالأورو بدل الدولار لذلك تقوم مبادلة حينها بالدولار الأمريكي بدين بالأوردو،عقد المبادلة هدا يتضمن ثلاث التزامات . الأول : يتعلق بأصل القرض : السعر الجاري للدولار عند إبرام العقد يساوي 2.1 أوروا،وذلك ا لمؤسسةAوBعن 100000دولارفي مقابل قيمة بالأورو بـ 210000 أوروا وعند استحقاق يتنازل للطرفBعن المبلغ 100000 دولار في مقابل دائما 210000 اورو.الثاني : يتعلق بتبادل الفوائد فعند كل استحقاق متفق عليه،تدفع المؤسسةAفوائد للطرفBعلى أساس معدل 10% سنويا فان كان استحقاق كل 3 أشهر،هذا يعني أن تدفع A فوائد لـBبمقدار 5250 اورو(4/210000) لكل 3 أشهر،وبالمثل يدفعBفوائد لـ 1000 Aدولار لكل 3 أشهر (4/0.5*100000) الالتزام الأخير يتعلق بدفع أصل الدين :فعند الاستحقاق يعيد الطرفAللطرفBمبلغ 210000 اورو،ويعيد الطرفBللطرفAمبلغ 100000 دولار،مما يسمح للطرفين بتسديد الأموال المقترضة .[1]

المبحث الثالث: طبيعة إدارة المخاطر المالية

[1]تومين احمد،مكاوي عيسى،،**مرجع سبق ذكره** ،ص 21_22_23.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طبيعة المخاطر المالية التي تتضمن مراحل إدارة المخاطر المالية و الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة و أهم أهدافها.

المطلب الأول : مراحل إدارة المخاطر المالية

يمكن القول أن هناك ثلاث مراحل رئيسية لإدارة المخاطر المالية ، و هي الوقوف على طبيعة المخاطر و قياس حجم تلك المخاطر ثم القيام بتقييمها.

1. الوقوف على طبيعة المخاطر

تمثل القوائم المالية وملحقاتها ، مصدرا خصب للمعلومات عن طبيعة المخاطر، فخطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن ابرز المتغيرات ، هو مصدر ثري لتلك ا لمعلومات،هناك كذلك قائمة الدخل التي تعطي معلومات عن تطور المبيعات و التكاليف المرتبطة بها،وكذا المكونات ا لربحية،وتتسم القوائم المالية ربع السنوية بالفاعلية ،إذا تساهم في الكشف المبكر للمخاطر،فالتغيير في حجم المبيعات ومعدل دوران المخزون الذي تمثل المبيعات أحد مكوناته،يزودان الإدارة بمؤشرات عن سوق منتجاتها،فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته وجود تغير أو منافسة سعريه ،أو يكشف عن انخفاض في جودة المنتج،كما يكشف مجمل الربح،واتجاه حركة المصروفات عندما يكون تغير في الأسعار،كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف،وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إ لى محلية أو تصديرية أو استيرادية ومعرفة العملات وحصة كل عملة

كما يمكنا لكشف عن مدى ا لتعرض لمخاطر سعر الفائدة،وذلك من واقع قائمة الدخل،ويكون ذلك بحساب معدل تغطية ألفوا ئد من ربح العمليات فالأرباح هي نتيجة لقيود دفترية ، ومن ثمة ي نبغي الوقوف على مدى كون تلك الأرباح محملة بتدفقات نقدية وذلك طالما أن الفوائد تدفع من التدفقات النقدية وليس الدفتري .

2. قياس حجم المخاطر

إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله،وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة،يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتغيير الكمي عن المستوى ا لنسبي للخطر،ويمكن تصنيف تلك الأدوات من مجموعتين هما : مجموعة المقاييس ا لتي تعتمد على الأدوات الإحصائية ومجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات ا لتحليل المالي .[1]

- **الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية**

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام،أو قياس درجة حساسيته ا تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر ومن أهم هذه الأدوات .[2]

❖ **المدىRange** :

والذي يتمثل في ا لفرق بين اعلي قيمة وادني قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على مستوى النسبي للخطر،وكلما زاد تقيم المدى كان ذ لك كمؤشر على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام.

❖ **التوزيعات الاحتمالية Probabilitydistributions** :

وهي تقدم أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى،وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي،وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة،وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه ا لقيم،واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة،وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها.

وكلما كان ا لتوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين،كلما كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.

❖ **الانحراف المعياري Standard déviations** :

[1] طارق حماد عبد العال، **المنتجات المالية**، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،2001 ص151.

[2] محمد علي ، " **إدارة المخاطر المالية** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، سنة 2005 ، ص 14.

يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي وهو يقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعيار يدل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر؛

❖ **معامل الاختلاف:**

هو مقياس نسبي أو معياري لدرجة التشتت حيث يربط بين الخطر (مقاسا بالانحراف المعياري) ،وبينا لعائد (مقاسا بالقيمة المتوقعة) ،وذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر وهو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المال بموضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار القائدة بالبنوك ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.[1]

دقة وتفصيلا عن الانحراف لمعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر؛

❖ **معامل بيتا Beta coefficient :**

3. تقييم المخاطر

بعد أن يتم التعرف على المخاطر ة يجب أن يقوم مديرا لمخاطر بتقييمها ويتضمن ذلك قياس ا لحجم المحتمل الخسارة واحتمال تلك الخسارة تم ترتيب أولويات العمل وسوف تتطلب مخاطر معينة بسبب شدة وطأة الخسائر الاهتمام بها بدل مخاطر أخرى وفي معظم الأحوال سوف يكون هناك عدد من المخاطر التي تتطلب قدر متساوي من الاهتمام بها لذلك يكون من ا لأنسب ترتيب المخاطر في صورة تصنيف عام مثل حرجة، هامة، غير هامة، وتركيز مجموعة من المعايير الممكن استخدامها في وضع ترتيب أولوية على الأثر المالي المحتمل للخسائر على سبيل المثال .[2]

---

[1] محمد علي، **مرجع سبق ذكره**،ص 15.

[2] نسيمه بروال ، " **إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية** " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إستراتيجية مالية ، 2011 ، 2010 ،جامعة أم البواقي الجزائر 100.

❖ **المخاطر الحرجة:**

كل ظروف المتعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنها لإفلاس ؛

❖ **المخاطر الهامة:**

ظروف التعرض للمخاطر التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنه سوف تستلزم من المؤسسة الاقتراض لمواصلة العمليات؛

❖ **المخاطر غير الهامة:**

ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة فيه اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة دون وقوع في أزمة مالية .[1]

حيث أن المخاطر العريضة تكون غالبا مكونة من عدد من المخاطر المختلفة مثل مخاطر السعر، مخاطر السيولة، فيعتبر كل هذا على أساس تأثيرها المحتمل على الأعمال، فمثلا: من المهم القدرة على فصل مخاطر السوق الائتمان والسيولة.[2]

وتنص عملية تقييم المخاطر على قياس الحجم المحتمل لتأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر ويصنف كل من الاحتمال والتأثير كالتالي:

عالي، متوسط، منخفضكما هو موضح في الشكل التالي: [3]

جدول رقم (01) : تقييم درجات الخطر

---

[1] طارق حماد عبد العال، **المنتجات المالية**، الطبعة الأولى ،الدار الجامعية للنشر،الإسكندرية،2001،ص61.

[2] كارين أ هورشر ، " **أساسيات إدارة المخاطر المالية** " مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص188.

[3] عبدلي لطيفة **دور مكانة إدارة لمخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتها**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، 2002الجزائر ،ص54

الاحتمال التأثير	عالي	متوسط	منخفض
عالي	عالي جدا	عالي	متوسط
متوسط	عالي	متوسط	منخفض
منخفض	عالي	متوسط	منخفض جدا

المصدر : عبد لي لطيفة دور مكانة إدارة ا لمخاطر في المؤسسة ا لاقتصادي _دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتها مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان،2002 ،الجزائر ،ص54

المطلب الثاني:أدوات و إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية

في هذا المطلب سنتطرق إلى أدوات إدارة المخاطر المالية ثم إلى استراتيجيات إدارة المخاطر المالية.

أولا: أدوات إدارة المخاطر المالية:

هناك ثلاث أنواع من أدوات إدارة المخاطر المالية وهي:[1]

1. **التخلص من مصدر المخاطر بالبيع** :حيث أن إحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثلا لأسهم والسندات بأصول اقل مخاطرة أو خالية من المخاطر مثل السندات الحكومية أو اذونات الخزينة ،والتعامل في السوق الحاضر وأسواق المشتقات البيع أصل في أحد الأسواق وشرائه من سوق آخر؛

2. **التنويع** : أي تنويع مكونات المحفظة المالية بمعنى عدم تركيزها في أوراق مالية تصدرها منشاة معينة ، بالتوزيع مخصصات المحفظة على أوراق مالية فتصدر عدة منشآت بناء عليه يعتبر التنويع أداة فعالة للتخفيض من المخاطر غير المنتظمة ؛

3. **التأمين هو المخاطر**: ومن أمثلة ذلك قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشاة معينة بإبرام عقد اختيار للبيع فإذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضر حقق له عقد اختيار الحماية المنشودة أما إذا

[1] معتوق جمال ،إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية،رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ،الجزائر، 2010.

ارتفعت الأسعار في السوق وأصبح تنفيذ العقد في غير صالحه حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة والمكافأة هنا هي ثمن التأمين.

ثانيا: إستراتيجية إدارة المخاطر المالية:

باستقرار الكتابات المالية العديدة التي تطرقت إ إلى موضوع إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يمكن تحديد ثلاث استراتيجيات:

1. **إستراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد** بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الإستراتيجية حين ما يكون مستوى الخطر منخفض لا يبرر تكلفة المتوقعة لإرادته، وتندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة قبول الخطر؛

2. **إستراتيجية تحمل المخاطر محسوبة: ويقصد** بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشاة والتي ترغب المنشاة في تحمل أكثر منها ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدينه المخاطر بالمنشأة حتى هدا المستوى المقبول يندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسة تخفيض الخطر مثل التنويع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف (هيكل الاستثمار)، والتغير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل) واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار ؛

3. **إستراتيجية تغطية كل خطر** : ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة أي تدنيه الخطر إلى الصفر ويندرج تحت هذه الإستراتيجية تحويل الخطر مثل التغطية الكاملة أو التامين ضد الخطر باستخدام أدوات ا لهندسة المالية تحويل الخطر المالي إلى الطرف الثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لأجل إنقاذ المؤسسة من حالة فشل مالي ما،إلا أنها أصبحت إحدى استراتيجيات المالية الرئيسية للمؤسسات المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين:

❖ **إعادة هيكلة الأصول:** وترتكز هذه الإستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمنشأة وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية وخاصة تدنيه خطر الإفلاس، أو مشكلة تكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل

الخصوم ورأس المال الخاص بالمؤسسة ويمكن تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكل التمويل للمؤسسة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية :

- ✓ طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة مثل سندا تقابله للتحويل القابلة للاستدعاء أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العادية ؛
- ✓ استبدال الأوراق المالية الحالية ذات خصائص مختلفة ؛
- ✓ إعادة شراء الأسهم نقدا من السوق المفتوح .[1]

أهداف إدارة المخاطر المالية :

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية فيما يلي:

- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- ✓ العمل على ا لحد من الخسائر وتقليلها وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أومن خلال تحويلها إلى جهات خارجية ؛
- ✓ إعداد الدراسات قبل الخسارة وبعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع تحديد أي مخاطر بتعيين السيطرة عليه او استخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها أو تكرار مثل هذه المخاطر حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم الخسائر؛
- ✓ إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضهم البعض ولا يجوز فصلهما حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المداخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛
- ✓ تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار؛

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تتدرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة لتخفيض منها وحلها ومعالجتها .[2]

---

[1] نسيمه بروال ، " **إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية** " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إستراتيجية مالية ، 2011 ، 2010 ،جامعة أم البواقي الجزائر،ص101.

[2] خالد وهيب الراوي ، **إدارة المخاطر المالية** ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ، ص12.

الخلاصة

في نهاية الفصل الأول نستنتج أن الخطر محيط بالمؤسسة و من أبرز هذه المخاطر هي المخاطر المالية التي تهدد مستقبل المستثمرين الطبيعيين و المعنويين إن لم يحسنوا التحكم فيهاو من هنا يبرز دور إدارة المخاطر المالية التي وجب استخدامها و تفعيلها بهدف تخفيض احتمالات الخسارة و درجة خطورتها ،فإذا كانت الإدارة المالية مثلا تعمل على تدعيم المركز المالي للمؤسسة ،فإن إدارة المخاطر و دراستها تضمن بقاء الموارد و استمرارية المؤسسة في عالم المال و الأعمال و مع ذلك نؤكد أنه لا يمكن أن يتم تخفيض احتمال أي خطر إلى درجة الصفر فهذا شبه مستحيل ،و لا يمكن بأي حال من الأحوال إدارة جميع المخاطر بطريقة شاملة طالما أننا نعيش في عالم مليء بحالات عدم التأكد و الشك في نتيجة القرارات المستقبلية.

الفصل الثاني

أساسيات لطريقة القرض التنقيطي ومساهمته في تقدير مخاطر القروض المصرفية

تمهيد:

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الاقتصادي للبلاد، لأنها وسيلة تزويد الأفراد والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمون هي محور إنعاش عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.

غير أن عملية منح القروض البنكية غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر، تختلف من حيث طبيعتها ودرجة شدتها لذا زادت أهمية إدارة المخاطر. حيث كانت البنوك ولازالت تسعى للوصول إلى حقيقة الوضع المالي للمؤسسة من بينها الطرق الكلاسيكية التي تعتمد بالأساس على التحليل المالي ونظرا لقصورها تم التحول إلى الطرق الإحصائية ذات النتائج الأكثر دقة ومن أبرزها طريقة القرض التنقيطي الذي يقوم على أساس التحليل التمييزي واتخاذ القرار المناسب من طرف البنك ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: الإطار النظري للقروض المصرفية؛

المبحث الثاني: إدارة مخاطر القروض المصرفية وأساليب تسييرها؛

المبحث الثالث: العلاقة بين القرض التنقيطي والقرض المصرفي.

المبحث الأول :الإطار النظري للقروض المصرفية

سنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة حول مخاطر القروض من خلال التطرق إلى تعريف مخاطر القروض ،ثم البحث عن مختلف الأسباب المؤدية لها والضمانات المقدمة للتخفيف من حدتها .

المطلب الأول: تعريف مخاطر القروض المصرفية

أولا: تعريف المخاطر: تعرف على أنها لفظة مشتقة من خطر وهو ظاهرة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.

[1]**ثانيا : تعريف مخاطر القروض:** ويمكن تعريفها أنها الخسائر المتوقعة الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[2]

ومن خلال مذكرنا يمكننا تعريف مخاطر القروض على أنها الخسائر الناجمة عن عدم قدرة المقترض على سداد قيمة القرض وفوائده إلى البنك في تاريخ الاستحقاق المحدد.

المطلب الثاني: أسباب ومؤشرات خطر القروض

الفرع الأول: أسباب خطر القروض: يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

1.مجموعة الأسباب التي تعود إلى المقترض نفسه:

- ✓ فشل المشروع نفسه، وهذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض, فإذا فشل المشروع وحقق خسائر فادحة فإن ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته؛
- ✓ تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الاقتراض من أجل الحصول على الموافقة بمنح الائتمان أومن أجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية؛

استخدام القرض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض؛

استخدام القرض لتمويل عمليات ليست من طبيعة عمل المقترض مما يعني أن الأموال لم توضع في المكان الذي يحتاج إليها.

2.**مجموعة الأسباب التي تعود إلى البنك:**

- ✓ عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق وذلك قد يرجع إلى قلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين الماليين في البنك؛
- ✓ عدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان إذ قد يحابي مسؤول الائتمان بعض أقاربه أو معارفه و يتساهل معهم في شروط منح الائتمان؛
- ✓ عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالبضاعة التالفة أو غير تامة الصنع.

3.مجموعة الأسباب التي تعود إلى عوامل خارجية:

- ✓ الظروف السياسية غير المستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترض ونتائجه؛
- ✓ الظروف الاقتصادية العامة الاقتصادية من رواج اقتصادي وكساد؛
- ✓ مجابهة العميل لأزمات طارئة مثل أحزاب العاملين عدم توفر المواد الخام،تغير الصورة الذهنية لعملاء المقترض عن منتجات العميل وتغير أذواق المستهلكين؛

- ✓ تغير التشريعات والقوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة أو قوانين الاستيراد والتصدير ؛
- ✓ تغير ظروف المنافسة في ا: لسوق كدخول منافس قوي يحتل نسبة كبيرة من الحصة السوقية.[3]

الفرع الثاني :مؤشرات خطر القروض :هناك الكثير من المؤشرات السلبية في هذا المجال من أهمها :

- ✓ طلب العميل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له؛
- ✓ تحليل التقارير المالية الدورية للعميل، ومن أهم ما يجلب انتباه البنك عند إجراء التحليل المالي الحسابات لمدينة، المخزون، الموجودات الثابتة، ازدياد التكاليف، وارتفاع المسحوبات أو توزيعات الأرباح؛
- ✓ توقف العميل أو تأخره عن سداد أي قسط من أقساط القرض، وفي هذه الحالة ينبغي على مسؤول الائتمان أخذ الأمور بمنتهى الجدية بأن يطلب مقابلة العميل للاستفسار منه عن أسباب هذا التوقف أو التأخير عن الدفع، ودراسة وتحليل هذه الأسباب؛
- ✓ كثرة شكاوى عملاء الشركة المقترضة؛
- ✓ تعدد تغير مسؤولية الإدارة لأسباب غير واضحة أو مقنعة للبنك؛[4]

---

[1] بن عمر سمية،**إدارة مخاطر القروض باستعمال (scoring)دراسة حالة البنك الوطني الجزائري bnaمدرية شبكة الاستغلال 184 ورقلة**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الموسم الجامعي 2014_2015ص 03.

[2] عبد المعطي رضا ، رشيد محفوظ ،أحمد جودة ، **إدارة الائتمان** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الطبعة الأولى،1999 ص213.

[3] عبد المعطي رضا ،و آخرون،**مرجع سبق ذكره** ص282_284_285.

[4] فريد راغب النجار، إدارة **الإثمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة** شباب الجامعة، الإسكندرية،2000 ص22_23.

- ✓ ارتفاع معدل التركيز الائتماني ونقصد به منح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد أو إلى شركة واحدة أو إلى قطاع واحد أو إلى منطقة جغرافية واحدة؛
- ✓ إنهاء خدمات بعض العاملين لدى العميل أو تخفيض رواتب العاملين وامتيازاتهم بداعي تقليص التكاليف التي يتحملها العميل؛
- ✓ بيع بعض الأصول أو إعادة استئجارها؛
- ✓ تتضمن طرق قياس المخاطر تقييم احتمال عدم الوفاء بالالتزامات وتقييم التأثير المالي والمعنوي على البنك.[1]

المطلب الثالث: تحديد ضمانات القروض المصرفية

أولا: تعريف الضمانات البنكية: تعرف الضمانات البنكية على أنها وسيله يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسد يد العملاء أو الزبائن لديونهم. [2]

ويجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية في الضمان:

- ✓ **التقدير: يقوم** مسؤول التسهيلات أو المسؤول الأول أو الثاني في الفرع بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير يعتمد لإجراء مثل هذا التقدير؛
- ✓ **التسويق: يؤخذ** في الحسبان عند تقييم الضمانة إمكانية تسويقها وبيعها بسهولة ولتحويلها إلى سيولة نقدية عند الحاجة دون الوقوع في خسارة؛
- ✓ **استقرار القيمة:**حيث أنه من الضرورة بمكان أن تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة سريان مفعول التسهيل الائتماني, وأن لا تكون معرضة لانخفاض قيمتها بصورة كبيرة أو تعرضها للتلف بمرور الوقت عليها؛

---

[1] دريد كامل آل شبيب، إدارة **العمليات المصرفية، دار** المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2015، ص172.

[22] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك، دار** المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية ،2010ص102.

✓ إمكانية نقل ملكية هذه الضمانة بسهولة وبشكل قانوني إلى أي شخص آخر عند الحاجة, دون الحاجة لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتا طويلا؛

✓ من الضروري مراعاة زيادة القيمة التقديرية للضمانة عن التسهيلات المطلوبة بفارق معين وذلك بحسب الحالة ,كما تجدر الملاحظة إلى ضرورة التأمين على بعض أنواع الضمانات التي تتعرض لبعض الأخطار.[1]

ثانيا : أنواع الضمانات

➢ **الضمان الشخصي** : يعرف الضمان الشخصي عادة بأنه التزام شخص أو أكثر بالوفاء بالتزامات المد ين تجاه الدائن(البنك)،أي أنه تعهد يقوم به طرف ثالث غير المدين والدائن قد يكون هذا الطرف شخص ا أو مجموعة أشخاص طبيعيا كان أم معنويا بأن يقوم بالتزامات المدين تجاه الدائن في حالة عجز الأول عن الوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق والضمان الشخصي يرتبط بالصفة الشخصية للضامن كالسمعة الحسنة والملاءة في التسديد, إلا أننا نرى أن الضمان الشخصي يبدأ أو يتعلق بشخصية العميل أولا وسمعته ومركزه المالي(إذا كان البنك على معرفة جيدة به)،أو على شخص آخر يضمن المدين في حالة السداد وهو ما يعرف بالكفالة وقد لايقتنع البنك بضمان هذا الكفيل فيطالبه بالتوقيع على ورقة تجارية وهو ما يسمى بالضمان الاحتياطي.

➢ **الضمان الحقيقي: حيث** تقدم أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيته للبنك وتكون إما:

أ- رهن حيازي: كالآلات والمعدات والأثاث والبضائع؛

ب-رهن عقاري: ويتمثل في قطعة أرض أو مبنى ويجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به وقابل للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض. [2]

المبحث الثاني: إدارة مخاطر القروض المصرفية وأساليب تسييرها

[1] عبد المعطي رضا ،وآخرون ،**مرجع سبق ذكره**،ص65_66.

[2] سليمان ناصر ،**التقنيات البنكية وعمليات الائتمان** ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2012ص89 _90.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف إدارة المخاطر وأهم الخطوات ،والأساليب والنماذج المستخدمة في تسيير مخاطر القروض .

المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر

هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر وذلك بواسطة توقع الخسائر ثم تصميم استراتيجيات من شأنها التقليل من إمكانية حدوث الخسائر إلى أدنى حد؛ [1]

وهي أيضا تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[2]

المطلب الثاني: خطوات إدارة مخاطر القروض

تعد مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك لذلك تتبع مجموعة من الإجراءات للحد منها وتتمثل فيما يلي:

أولاً: التنويع في محفظة القروض البنكية: من خلال تفادي التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو الأنشطة والتنويع يشمل التنويع في المناطق الجغرافية، وينتج عنه توزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من الاحتمالات وبالتالي التقليل من الصدمة التي قد يتعرض لها البنك عند إفلاس نوع معين من العملاء أو الخدمات أو المناطق فمثلا إذا ضربت الأزمة قطاع معين فإن البنوك التي تركز خدماتها فقط على مستوى هذا القطاع ستنهار كليا أما عند تنويع الخدمات فإن العجز في قطاع معين سيعوضه ربح في قطاع أخر.

ثانيا: دراسة معمقة للعملاء: تكمن أهمية دراسة العملاء من أجل تقليل حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك من جراء العجز الكلي أو الجزئي عن تسديد قيمة القرض ,وبالتالي المعرفة العميقة للعملاء

---

[1] طارق عبد العال حماد،**إدارة المخاطر (أفراد ،إدارات ،شركات ،بنوك)مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف** ،دار الجامعات ،الإسكندرية ،2003ص51.

[2] أسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،**إدارة المخاطر و التأمين** دار حامد للنشر و التوزيع طبعة الأولى ، عمان، الأردن ،2007ص55.

تمكن البنك من اختيار العميل الذي يمثل أقل خطر فيجب دراسة المؤسسة والمسيرين فيها من خلال النقاط التالية :

❖ **دراسة المؤسسة: وتتركز** هذه الدراسة على تحليل العناصر التالية:

– الملاءة والسيولة المالية للمؤسسة؛

– مدى قدرة المؤسسة على التوسع؛

–مدى قدرة المؤسسة على الوفاء؛

– مرد ودية المؤسسة.

❖ **دراسة الأشخاص المسيرين للمؤسسة: عند** القيام بدراسة المؤسسة لوحدها لا يكفي بل لابد من دراسة الأشخاص الذين يديرونها وهذا من خلال معرفتهم معرفة عميقة والتأكد من مدى قدرتهم على تسديد القرض ومدى رغبتهم في ذلك وهذا من خلال معرفة الكفاءة النزاهة والثقة.

ثالثاً: المراقبة الدقيقة للملاءة المالية والقدرة على الوفاء: من خلال دراسة الملاءة المالية للعملاء وتتم دراسة الملاءة المالية للمؤسسة من خلال تحليل النسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالدين وتختلف النسب المستخدمة في التحليل حسب نوع القرض الممنوح سواء كان قرض استغلال أو قرض لتمويل الاستثمار أو قرض اعتماد مستندي أو غيره.

رابعاً: أخذ الضمانات : يقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل لتقليل المخاطر فالبنك عند أخذه الضمانات ليغطي قيمة القرض بقدر ما يحاول دفع المستفيد للحرص على نجاح مشروعه وحماية أمواله وأموال البنك.[1]

المطلب الثالث: الأساليب والنماذج المستخدمة في تسيير مخاطر القروض المصرفية

[1] بن عمر سمية ،**مرجع سبق ذكره**،ص11_12.

الفرع الأول: الأساليب المستخدمة في تسيير مخاطر القروض: يرتكز تسيير المخاطر على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في :

- **الاختيارية:** أي اختيار على الأقل عدد من الديون ذات المخاطر المعدومة؛
- **وضع حد للمخاطر:** وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
- **التنوع:** وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

حيث تعتمد البنوك في تسيير المخاطر المحتملة الحدوث على ما يلى :

1-**الاستعلام المصرفي:** قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحريب كل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفق الشروط المتفق عليها ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات منها:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض مما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر قد تواجه الائتمان الممنوح؛
- المصادر الداخلية من البنك إذ أن التنظيم الداخلي للبنك من المصادر المهمة فبقرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك؛
- المصادر الخارجية للمعلومات: إذ تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين؛
- تحليل القوائم المالية حيث تقوم إدارة الائتمان بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين.

2-الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- طلب الضمانات الملائمة: إذ يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين هما الضمانات الشخصية(الكافلات والضمان الاحتياطي وتأمين الاعتماد)والضمانات

الحقيقية ترتكز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استردادا لقرض وتأخذ شكل الرهن العقاري الرهن الحيازي الامتياز.؛

- الحد من التركز الائتماني: ويقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظر الضخامة مركز هوا لامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها؛
- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية: بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك، ويتم ذلك من خلال تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم.

3-الأسلوب العلاجي: يتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفادي الحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة, ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:

- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات؛
- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.[1]

الفرع الثاني: بعض النماذج المستخدمة في تسيير مخاطر القروض

هناك الكثير من النماذج التي تساعد في التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء نذكر منها مايلي:

- **نموذج تقييم الصحة الماليةLAPP:**

❖ السيولةLiquidity: سيولة الشركة تعود إلى قدرتها على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.

[1] سهام حاقة سهيل عبنه ،ساسية حاقة ،**تسير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص بنوك ن جامعة الشهيد لخضر حمى بالوادي ،جزائر 2016_2017ص 16_17_18.

نسبة السيولة = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

❖ النشاطActivity :مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر إما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق الملكية.

دوران الذمم المدينة = المبيعات / الذمم المدينة.

معدل فترة التحصيل = الذمم المدينة /المبيعات×360 يوم .

دوران المخزون = المبيعات / المخزون .

دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول.

❖ الربحيةProfitability: الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أوالهيكل المالي للشركة.

العائد على الأصول (الاستثمار) = صافي الدخل / مجموع الأصول.

هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات .

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

❖ الإمكانياتPotentials:إن إمكانيات الشركة يمكن في المستقبل وذلك بفحص قدرة الإدارة،والموارد البشرية والموارد المالية .

➢ نموذج القرض التنقيطي: ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات في مجال تقدير مخاطر القروض ويعتمد في عمله على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلبا لإقراض أو رفضه. [1]

المبحث الثالث: العلاقة بين القرض التنقيطي والقرض المصرفي

[1] سهام حاقة ،سهيل عبنه،ساسية حاقة **مرجع سبق ذكره**ص19_20_21.

من خلال هذا المبحث سنتعرف على القرض"تعرف طريقة القرض التنقيطي على أنها آلية للتنقيط،ويستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها".

•كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطةUne score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين: – عاجزة – سليمة".

التنقيطي وعرض طريقة استخدام هو أهم نماذج هو التطرق إلى مزايا هو عيوبه.

المطلب الأول:تعريف القرض التنقيطي

التعريف الأول:" تعرف طريقة القرض التنقيطي على أنها آلية للتنقيط،وستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها "[1]

- كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة UNE SCORE تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين:_عاجز_سليمة".[2]

من خلال هذه التعاريف نستنتج "أن طريقة القرض التنقيطي طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة لكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية،فهي إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة إذ أنها تساعدها على مراقبة وتوقع عجز المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم".

المطلب الثاني : كيفية استخدام القرض التنقيطي

[1] كمال رزق **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في أدارة المخاطر الإنتمائية** ،ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط و إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية ،النسخة الرابعة،05_06أفريل 2012،ص12.

[2] سراي مليكه،خميسه أسماء ،**دور القرض في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة _الجزائر 2019_2020ص29.

عرض طريقة القرض التنقيطي: تحديد النموذج التقديمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم تحديده بإتباع الخطوات التالية :

أولا: اختيار العينة

العينة هي عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين يحتوي على أكبر قدر من المعلومات (جدول حسابات النتائج الميزانية المائية مخطط المالي،ملف طلب القرض).

تكون معينة بصفة عشوائية،وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

1. عينة لإعداد النموذج: تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
2. عينة لقياس دقة النموذج: تبين مدى صحة هذا النموذج.

ثانيا :انتقاء المتغيرات

وفي هذه المرحلة تم اختيار جملة من المتغيرات بهدف التوصل إلى معرفة الوضعيات المختلفة للمؤسسات المقترضة،وذلك تصنيفها إلى صنفين:

❖ **المتغيرات المحاسبية:** هي المتغيرات التي يمكن التعبير عنها كميا أي بالأرقام،وهي مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة،التي تمكننا من الحصول على المتغيرات المستعملة في الدراسة وتأخذ شكل نسب كما يلي: Xi = قيمة محاسبية أو مالية / قيمة محاسبية أو مالية أخرى.

❖ **المتغيرات فوق المحاسبية:** هي متغيرات غير قابلة للقياس الكمي وهي وصفية،مستخرجة من ملفات طلب القرض للمؤسسات محل الدراسة خارج القوائم المالية،لكن غالبا ما يعطي لكل متغير وصفي وصفة رقمية تسمح لنا باستعمالها في الدراسة. [1]

ثالثا : التحليل التمييزي للعينة :

[1] علي مكيد ،بن عياد فريدة،**تقييم مخاطر القروض البنكية بمدخل إحصائي**،جامعة المدية ،مجلة المعارف العلمية المحكمة ،العدد20جوان 2016ص65.

هي التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج ألتقييمي،حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) (Ratios) سواء كانت رقمية (النسب المالية،رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة فيقرر منح القرض،وهذا باستعمال برامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تمسى دالة القرض التنقيطي التي تمسح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها بالرمز

$$z = \sum a_i R_I + \beta$$

"Z" وتكتب على الشكل التالي:

حيث:

αi:المعاملات المرتبطة بالنسبRi (معاملات التسوية أو الترجيح) .

Ri:النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر .

B:ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر .[1]

رابعا: تعيين نقطة التمييز:

إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى،وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (مؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة والمؤسسات غير جيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف المؤسسات إلى فئتين.

الشكل الأول :منحنى دالة التنقيط

[1] صوار يوسف ،محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي و التقنية العصبية بالبنوك الجزائرية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ،جامعة أبى بكر بلقا يد ،تلمسان ،2008،ص&122_&é.

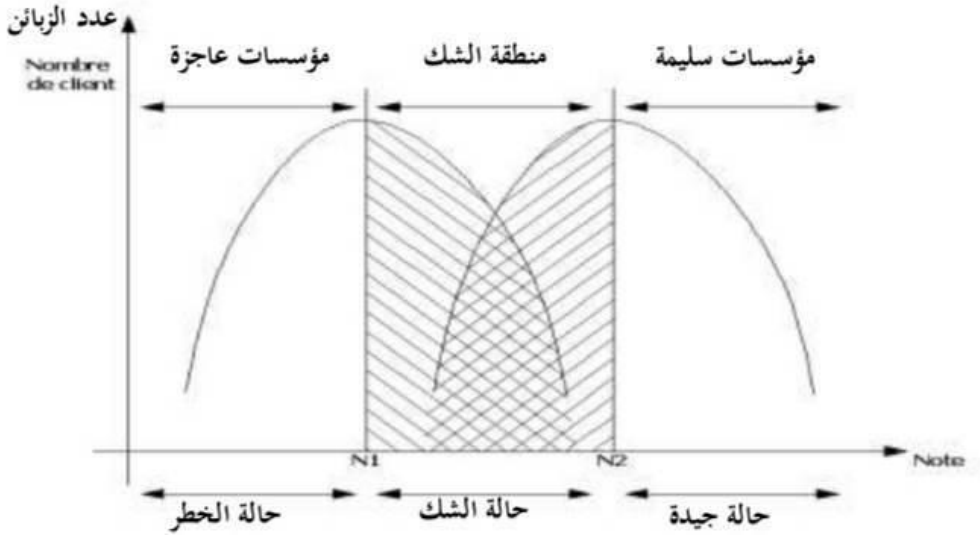

المصدر: صوار يوسف،محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه،تخصص تسيير ،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان،السنة الجامعية 2008,ص123.

ويتم تحديد قيمة Z المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

Z=(n 1 z 1+ n 2 z)

2)÷(n 1 + n 2

z1:متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة .

Z1:متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n 1:عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة .

N2: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة. [1]

خامسا :قياس دقة النموذج:

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة عينة قياس النموذج

[1] سراي مليكة ،خميسة اسماء ،**مرجع سبق ذكره**،ص34_35.

Echantillon de validation و يتم ذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02):معدل التصنيف الصحيح

المؤسسات	a	b
a	H_2	M_1
b	M_2	H2

المصدر :سراي مليكه،خميسه أسماء،دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية وبنوك،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة_الجزائر 2019-2020،ص 35.

حيث :

A:المؤسسات السليمة .

B:المؤسسات العاجز.

Hi:تمثل التصنيف الصحيح i=1,2

Mi:تمثل الخطأ في التصنيف i=1,2

دقة النموذج تحدد نسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H1\ (A \quad \text{عدد الملاحظات}) + H2\ (H \quad \text{عدد الملاحظات الصنف})}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كل ما كانت (G) كبيرة كلما كان النموذج ملائما .

بعد قياس دقة النموذج،يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب للقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل(Z) ومن ثم كل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه .[1]

المطلب الثالث: التطرق لبعض نماذج القرض التنقيطي ومزاياه وعيوبه

الفرع الأول: بعض نماذج القرض التنقيطي

سنتطرق لبعض نماذج القرض التنقيطي حسب التسلسل الزمني لها وهي كالآتي:

أولا نموذج بيفر (Beaver1966):حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل،وقد لجأ Beaver إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزه للأداء سميت بالنسب المركبة،وكان عنوان دراسةBeaverالتحليل المالي كمؤشرات للفشل،وقد درس30 Beaverنسبة مالية اختار منها 6 نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس،وقد اتسم نموذجBeaver بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات،وهذه النسب المالية التي اعتمدهاBeaverفي صياغة نموذجه هي :

- ✓ نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول؛
- ✓ نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات؛
- ✓ نسبة المديونية / مجموع الموجودات؛
- ✓ نسبة صافي رأس المال / مجموع الموجودات؛
- ✓ نسبة التداول؛
- ✓ نسبة التداول السريعة.

ولم يكن اختيار هذه النسب المالية عملية انتقائية ولكن تم تحديدها بعد دراسة مكثفة قام بها،وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة و لهذا قامBeaverباختيار 30 نسبة مالية طبقها على عدد من

[1] سراي مليكه ،أسماء خميسه،**مرجع سب ذكره**،ص35_36.

المنشئات الناجحة و أخرى فاشلة،واعتمدBeaverعلى النسب الستة السابقة التحديد،أظهرت هذه النسب القدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات. [1]

ثانياً:نموذج ألتمان 1968(Altman) : يعتبر Altman من الأوائل الذين استعملوا التحليل التميزي في ميدان التحليل المالي،حيث قام باختيار 22 نسبة على نموذج مكون من 66 مؤسسة في الميدان الصناعي؛

منها33 مؤسسة سليمة و 33مؤسسةعاجزة حيث كان العجز في الفترة الممتدة مابين 1945 م و 1965 م،انطلاقا من التحليل التميزي الذي قام به Altman استطاع أن يبرهن من خلال دالة التنقيط أننا نستطيع تفسير العجز من خلال 5 نسب:

$$Z=1,2R_1+1,4R_2+3,3R_3+0,6R_4+0,9R_5$$

حيث:

R 1:رأس المال العامل الصافي / مجموع الأصول؛

2الاحتياطات /مجموع الأصول؛

R2الفائض الخام للاستغلال /مجموع الأصول؛

:4 Rالأموال الخامة/مجموع الديون؛

:5 Rرقم الأعمال خارج الضريبة /مجموع الأصول. [2]

وقد حددAltmanالقيمة الحرجة 2,675،وعليه فانه إذ كانت الدالة

---

[1] عمار أكرم الطويل ،**مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصاريف التجارية الوطنية في قطاع غزة)**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماحيستير،تخصص المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة ،السنة الجامعية 2008ص69_70.

[2] قاسيمي أسيا،**تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك(حالة القرض الشعبي الجزائري)**مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوقره بومرداس ، السنة الجامعية 2008_2009ص82_83.

Z >2,675 :تعتبر المؤسسة سليمة.

Z< 2,675 : تعتبر المؤسسة عاجزة.

وقد حقق هذا النموذج تصنيف المؤسسات سليمة بنسبة 97 % وبنسبة 94 % بالنسبة للمؤسسات العاجزة تصنيفا سليما.[1]

ثالثاً:نموذج كيدا (Kida1980): اعتمد هذا النموذج على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار خمسة نسب مالية, بلغت دقتها نحو 90 % وذلك على 20 منشأة ناجحة و20 منشأة فاشلة خلال الفترة الممتدة بين (1975-1974), حسب الصيغة التالية :

$$Z=1,042X_1+0,42X_2-0,461X_3-0,463X_4+0,271X_5$$

حيث:

X 1: صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الأصول؛

X 2: مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات؛

X 3: الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة؛

X 4: صافي المبيعات إلى مجموع الأصول؛

X 5: الأصول النقدية إلى مجموع الأصول.

وتبين أنه كلما ارتفعت قيمةZ إلى أعلى فإنها تشير إلى تحسن المركز المالي للمنشأة, أما إذا كانت Z أقل من الصفر فإن المنشأة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس. [2]

[1] سهام حاقة ،سوهيل عبنة ،ساسية حاقة ،**مرجع سبق ذكره**ص27.

[2] جهاد حمادي إسماعيل مطر ،**نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)**مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة ،السنة الجامعية 2010،ص81_82.

رابعاً:نموذج شيرارد (Sherrard1980) : وهو من النماذج المهمة ا لتي تم بناؤها إذ يؤد ي هذا النموذج إلى تحقيق هدفين رئيسين هما :

-تقييم مخاطر الائتمان.

-التنبؤ بالفشل المالي.

ويستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض إلى المشاريع الاقتصادية ويجري تقسيم القروض على خمس فئات بحسب درجة المخاطرة هي:

الجدول رقم (03):تصنيف القروض إلى فئات حسب درجة المخاطرة

الفئة	درجة المخاطر	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	Z ≥ 25
الثانية	قروض قليلة المخاطر ة	Z ≥ 20 ≤25
الثالثة	قروض متوسطة المخاطر	Z≤20 ≥5
الرابعة	قروض عالية المخاطر	Z≤5-≥5
الخامسة	قروض عالية المخاطر جدا	-Z> 5

المصدر: وحيد محمود رمو ،سيف عبد الرزاق محمد الوتار ،مقال بعنوان **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات ا لمساهمة الصناعية (دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)**, كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل,مجلة تنمية الرافدين, العدد 100, 2010,ص21.

أما الهدف الثاني فهو يستخدم مبدأ استمرار الشركة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة الشركة على مزاولة نشاطها في المستقبل، ويمكن تمثيل هذا النموذج في صيغته الرياضية كالآتي: [1]

[1] وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار ، مقال بعنوان **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية (دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في**

$$Z=17X_1+9X_2+3,5X_3+20X_4+1,2X_5+0,1X_6$$

حيث تمثلا النسب المالية التي يقوم عليها إلا نموذج وهي على النحو الآتي :

X_1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات؛

X_2: الموجودات السائلة /إجمالي الموجودات؛

X_3 : إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات؛

X_4: صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الموجودات؛

X_5: إجمالي الموجودات/ إجمالي المطلوبات؛

X_6: إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الموجودات الثابتة. [1]

خامسا : نموذج مركزية الميزانيات لبنك فرنسا 1983: تعتبر طريقة سك ورين غل بنك فرنسا عملية تشخيص مالي حقيقي للمؤسسات باعتبار أن بنك فرنسا مجهز بمركزية للميزانيات هامة حيث تجمع حوالي 35000 مؤسسة الأكثر أقدميه متواجدة منذ سنة 1969 ،تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية،حيث تم الاعتماد في التحليل على 8 نسب مالية تم اختيارها من بين 19 نسبة مالية والدالة تكتب على الشكل التالي :

$$\mathbf{Z=-1.255R1+2,003R2-0,824R3+5,221R4-0,986R5-100}$$

$$\mathbf{1,164R6+0,706R7+1,408R8-85,544}$$

حيث. R_1: مصاريف مالية /النتيجة الاقتصادية الإجمالية؛

R_2: أموال دائمة /إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال العامل؛

R_3: قدرة التمويل الذاتي/ إجمالي المديونية؛

سوق العراق للأوراق المالية)،كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الموصل ،مجلة تنمية الرافدين، العدد 100،2010ص21.

[1] سهام حاقة ، سوهيل عبنة ،ساسية حاقة،**مرجع سبق دكره**ص29.

R 4: الفائض الإجمالي للاستغلال/رقم الأعلى الخارج الرسم؛

R 5: ديون تجارية /مشتريات خاضعة للرسم؛

R 6: القيمة المضافة (ن) – القيمة المضافة (ن−1) /القيمة المضافة (ن−1)؛

R 7: أشغال قيد الإنجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج ا لدورة؛

R 8: أصول ثابتة /القيمة المضافة. [1]

Z<−0,250: المؤسسة غير جيدة" مدين ذو خطر مرتفع "باحتمال عجز قدره 87.2 %.

−Z≥0,250≤125,0: المؤسسة مشكوك فيها" مدين تحت المراقبة "باحتمال عجز قدره46.3%.

Z≥0,125: المؤسسة جيدة" مدين في وضعية مرضية "باحتمال عجز قدره21.8 %. [2]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي

أولا: مزايا الطريقة.

✓ سهولة و سرعة استعمال هذه الطريقة في اتخاذ القرار يؤدي إلى وفير الوقت وتخفيض تكاليف دراسة ملفات القروض وبالتالي حصول المقترض على الرد بسرعة،فإذا كاتب الرفض مثلا فانه يوفر لهزمنا إضافي للبحث عن مصدر آخر

✓ يمكن لهذه الطريقة دراسة مجتمع ذا حجم كبير دفعة واحدة.

✓ يسمح بإدخال المتغيرات الكيفية وذلك لإثراء الدراسة و دقة النموذج، ويتم اختيار المتغيرات بطريقة إحصائية دقيقة عكس الطريقة الكلاسيكية التي تختار المتغيرات بطريقة عشوائية.

[1] عبد العزيز شرابي ،مهدي بلوطار ،مقال بعنوان :**محاولة توقع خطر القروض بطريقة سكورينغ(scoring)حالة فرع بنك الفلاحة و النمية الريفية بقسنطينة**،كلية العلوم الاقتصادية ،مجلة الاقتصاد و المجتمع ،العدد 02،2004،ص207_208.

[2] سهام حاقة،سوهيل عبنة ،ساسية حاقة ،**مرجع سبق ذكره** ،ص29_30

✓ تعتبر أداة لمراقبة صحة ا لقرارات المتخذة بشأن أي طلب قرض،وبشكل أسرع من الطرق الكلاسيكية التي تتطلب إعادة دراسة الملف كله, وبالتالي فهي تعمل على تفحص المتغيرات الداخلة في النموذج فقط.

ثانياً:عيوب الطريقة :

✓ تعتمد طريقة القرض التنقيطى على معادلة خطية وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.

✓ بما أن الأوضاع الاقتصادية متبدلة ونشاط المؤسسة يتميز بالديناميكية فإن المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كل مرة دعت الحاجة إلى ذلك.

✓ تخضع هذه الطريقة بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النموذج ومقدرة الحاسب الآلي ودرجة التعقيد في البيانات المتوفرة

✓ تعتمد هذه الطريقة إلى حد كبيرة على مدى دقة ترميز المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها.[1]

[1] محمد عبادي ،مقال بعنوان **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القرض**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الوادي ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،العدد 05،2012ص100_101.

خلاصة

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل وحسب دراساتنا إلى وجود تكامل بين التحليل العاملي والتحليل المالي، حيث قديما كان يتم تقييم المخاطر باستخدام التحليل المالي بالنسب، أما حاليا فهنا كعدة بنوك أوروبية و أمريكية تقوم بتطبيق طريقة من طرق التحليل العاملي وهي طريقة القرض التنقيطي والتي تعتبر من الطرق الحديثة .

ولذلك يجب على جميع البنوك الجزائرية خاصة الاعتماد على نموذج القرض التنقيطي باعتباره أنه من أهم الطرق الكمية المستعملة في المجال المصرفي والتي يمكن من خلالها توقع مستوى خطر القرض،.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي في البنك الجزائري الخارجي "وكالة مستغانم"

تمهيد

إن عملية منح القروض للمؤسسات العاجزة عن التسديد في الآجال المحددة أو غير القادرة على الدفع تماما هو أهم خطر يرتبط بعملية منح القروض من طرف البنك، لذلك على البنك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة من أجل التقليل أو الحد من هذه الأخطار وكذا القيام بعملية التغطية في حالة تحققها.

و بالرغم من أن عملية منح القروض من طرف البنك تقوم بعد تحليل طلبات القروض من خلال الدراسة المالية للمؤسسة معتمدا في ذلك على النسب المالية و هي الطريقة المعتمدة عموما من طرف الجهاز البنكي الجزائري إلا أنه يوجد طرق حديثة إحصائية لمحاولة تقدير خطر القرض المعتمدة في مختلف دول العالم من بينها طريقة القرض التنقيطي .

ولذا سنحاول في هذا الفصل معرفة كيفية تطبيق هذه الطريقة ومدى فعاليتها في البنك الخارجي الجزائري وكالة "مستغانم 104"،باعتبارها أداة فعالة في تسيير خطر القروض وأهم خطوات تطبيقها داخل الوكالة من خلال تطبيق أحد نماذج القرض التنقيطي، و من أجل ذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إل:

المبحث الأول:تقديم شامل للبنك ؛

المبحث الثاني:إجراءات منح قرض بنكي بوكالة "مستغانم 104"؛

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض بنكي باستخدام طريقة القرض التنقيطي لوكالة "مستغانم 104".

المبحث الأول : تقديم شامل للبنك

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم شامل للبنك الخارجي الجزائري و أهم أهدافه ،ثم التعريف بالوكالة "104" و ذكرنشاطها ،لنذهب بعد ذلك إلى الهيكل التنظيمي البنك.

المطلب الأول: نشأة البنك و وظائفه

أولا:نشأة البنك الخارجي الجزائري(BEA)[1]

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 في شكل شركة جزائرية حدد رأسماله مبدئيا ب 20 مليون دينار جزائري مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية التالية :

- ✓ القرض الليوني؛
- ✓ الشركة العامة ؛
- ✓ القرض الشمالي ؛
- ✓ البنك الصناعي الجزائري المتوسط .

اختص هذا الأخير في ضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالتصدير والاستيراد ثم توسع نشاطه منذ سنة 1976، حيث أصبح يسير حسابات أكبر المؤسسات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات مثل (سونطراك و نفطال و ميدان الصناعات البتروكيماوية (التعدين) بالإضافة إلى الميدان البحري، ويتكون البنك من قسمين:

- قسم الودائع والإقراض؛
- قسم العمليات الأجنبية.

و هو بنك متخصص في العمليات مع الخارج و كذا ممارسة كل العمليات المصرفية التقليدية، حيث له صفة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة وطنية إلى غاية 12 جانفي 1988.

و بعد توجيه المؤسسات العمومية نحو الاستقلالية تم تحويل مؤسسة القرض المسماة البنك الخارجي إلى شركة أسهم، أما حاليا فهي تابعة لوزارة المالية.

و أخيرا نعرض بطاقة تعريفية شاملة حول البنك الخارجي الجزائري تتمثل فيما يلي:

- التسمية: بنك الجزائر الخارجي (BEA)؛

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري.

- الصفة القانونية: شركة مساهمة؛
- رأس المال الاجتماعي: 150 مليار دينار جزائري؛
- المقر الاجتماعي: 11 شارع العقيد عميروش الجزائر؛
- النشاط : تقديم الخدمات البنكية وتمويل مختلف قطاعات النشاط لاسيما قطاع المحروقات، قطاع الحديد والصلب ، قطاع النقل، قطاع مواد البناء، وكذا قطاع الخدمات ...؛
- شبكة الوكالات: 114 وكالة.

ثانيا:أهداف البنك الخارجي الجزائري

يقوم هدف البنك أساسا على تجهيز و تشجيع و تمويل العمليات التجارية ،فهو يقوم بمنح قروض الإستيراد و تأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم لهم كما يمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج و ذلك في:

- ✓ تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الخارج؛
- ✓ ترقية الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى فيما يخص تعاملهم و قروضهم ؛
- ✓ القيام بخدمات مركز في التعليم التجاري و في التكوين؛
- ✓ وضع وكالات ولها فروع في الخارج؛
- ✓ القيام بجميع العمليات البنكية و المحاسبية الخارجية؛
- ✓ ضمان الاجراءات الجيدة الناتجة عن سوق الدولة و الجماعات المحلية ؛
- ✓ تعطي الضمان للموردين و المصدرين؛
- ✓ إعطاء الموافقة للقروض و البنوك الأجنبية.

المطلب الثاني : تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم "104"

لكل بنك مديرية تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات و من بين وكالات بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم وهي موضوع دراستنا التطبيقية.

وكالة" 104 ": تأسست سنة 2009 وهي وكالة تتعامل مع زبائن أصحاب المشاريع الكبرى و تقدم لهم قروض قصيرة المدى مثل قروض الاستغلال وقروض متوسطة المدى مثل قروض الاستثمار.

نشاط الوكالة: تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها :

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛
- ✓ استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك المتعلق بعمليات التوظيف و التحصيل وجمع عمليات البنك؛
- ✓ منح قروض بجميع أنواعها؛
- ✓ توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها؛

- ✓ يقوم بجمع العمليات المتعلقة باكتتاب الخصم ، شراء الأوراق التجارية؛
- ✓ يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الأخرى؛
- ✓ التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ اكتساب الأموال من العمليات التالية، الإيجار ، وجميع عمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو متعاملين معها.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

أولا : الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديريات بالبنك الجزائري الخارجي إلى 04 مديريات عامة وهي:

1- المديرية العامة لإدارة الوسائل؛
2- المديرية العامة لإدارة التنمية؛
3- المديرية العامة لإدارة التعهدات؛
4- المديرية العامة للتجارة الخارجية؛

وكل هذه المديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري.

الشكل الثاني : الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

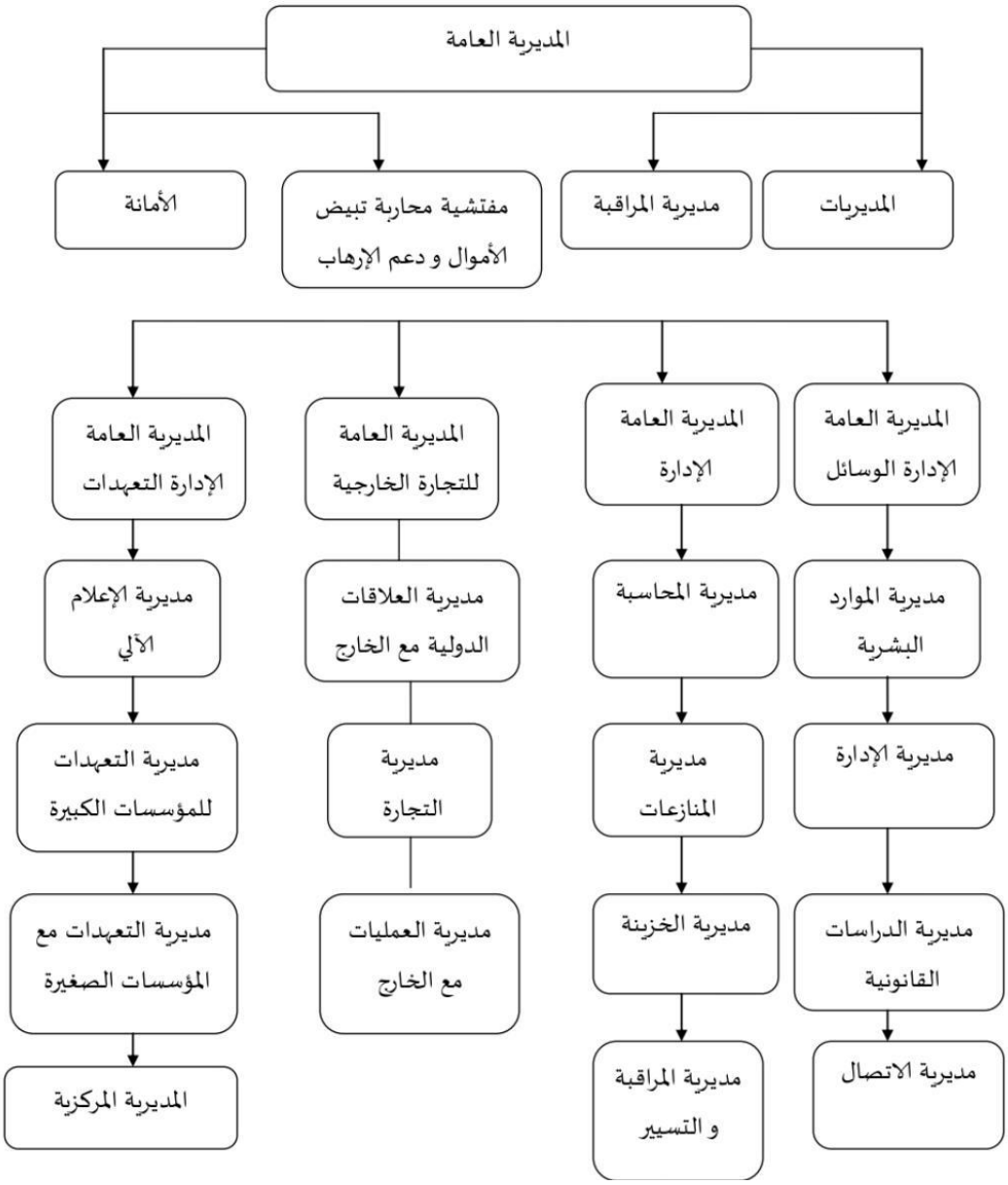

المصدر : معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة "مستغانم 104"

تتكون الوكالة من المصالح التالية :

- **مصلحة الصندوق :**تنقسم هذه المصلحة إلى أقسام فرعية تؤدي عدة خدمات منها :
  - التحصيلات بأنواعها ؛
  - عمليات السحب والدفع؛
  - عمليات التحويل ؛
  - عمليات المقاصة؛
  - عمليات المحفظة.
- **مصلحة التجارة الخارجية :**من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :
  - عملية السحب والدفع بالعملة الصعبة؛
  - التحصيلات بالعملة الصعبة ؛
  - عملية التجارة الخارجية (التصدير و الإستيراد).
- **مصلحة التعهدات :**تعمل هذه المصلحة على ما يلي :
  - دراسة القرض؛
  - دراسة التعهدات القانونية و التحصيل؛
  - الاهتمام بالقضايا والعمل على تكوين الملف وتحليله وتسير الملفات وطلبات الفروض : تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة و حسب الامتيازات المقدمة للبنك من حيث نوع القرض وقيمته وأهميته ؛
  - إجراء مقابلات مع العملاء و التفاوض معهم.
- **مصلحة التسيير :**و تتولى هذه المصلحة المهام التالية :
  - الاتهام بالتنظيم و الرقابة؛
  - التسيير الآلي للعمليات .

و يمكن توضيح هذه المصالح من خلال المخطط العام لوكالة مستغانم .[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري.

الشكل الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة "مستغانم 104"

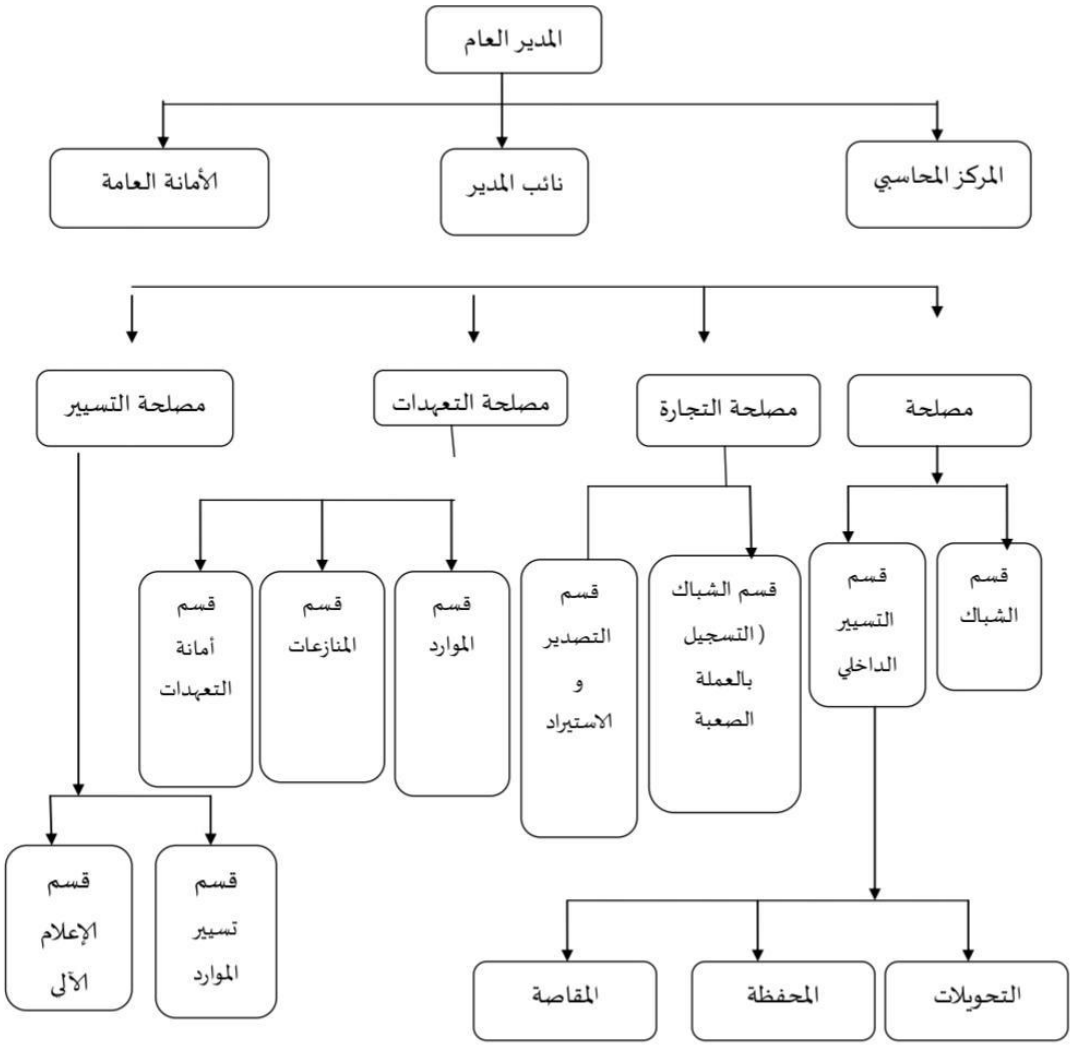

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة" مستغانم 104".

المبحث الثاني : إجراءات منح قرض بنكي بوكالة "مستغانم 104"

من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم أنواع القروض التي تمنحها الوكالة و الخطوات اللازمة لمنح قرض و أخيرا مكونات ملف القرض .

المطلب الأول: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة

تقدم الوكالة عدة أنواع من القروض يمكن تقسيمها إلى قسمين :[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري.

أولا : قرض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل): وهي قروض لا تتجاوز مدتها سنة و تنقسم إلى قروض بالصندوق و قروض بالامضاء .

1. **القروض بالصندوق :** و تضم بدورها الأنواع التالية:

❖ **تسهيلات الصندوق :**في قروض توجه لتمويل العجز القصير في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت.

❖ **السحب على المكشوف :** يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الإستغلالية الطويلة نسبيا من 3 إلى 9 أشهر ،حيث يمنح للمؤسسات التي تكون في دورة الإنتاج طويلة ، و بالتالي تنعدم مداخيلها خلال 9 أشهر الأولى مثلا ،و من هنا يأتي دور البنك لسداد احتياجات المؤسسة خلال هذا الوقت ؛

❖ **القروض الموسمية:** تمنح هذه القروض تمويل أنشطة موسمية ، عادة ما تكون مدتها ثلاثة اشهر؛

❖ **تسبيقات على الصفقات العمومية :** بمنح هذا النوع من التسبيقات إلى اصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية ؛

❖ **الخصم التجاري :** يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها ، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

2. **قروض بالإمضاءات :** تعرف ايضا بإسم التعهد بالإمضاء ، وترتبط بتعهد البنك لزبونه من أجل الحصول على تمويل للخزينة و تنقسم قروض الإمضاء إلى:

❖ **الكفالات:** و يضم هذا النوع من قروض الإمضاء ثلاث أصناف هي :

✓ **كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة :** تمنح هذه الكفالة من أجل حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 50 % من قيمتها؛

✓ **كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق :** احيانا وقبل أن ينطلق المقاول في تنفيذ المشروع، فانه يطلب تسبيق من صاحبه 15% من قيمة الصفقة، ومن اجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فإن صاحب المشروع يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق، حيث يقوم البنك بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل عن 50 % من قيمتها ؛

✓ **كفالة بالمزايدة:** تصلح هذه الكفالة عند وجود مزايدة حيث يطلب ممن يريد الحصول على الصفقة من خلال المزايدة أن يقدم كفالة بنكية لضمان عدم رفض المشروع بعد أن تؤول له الصفقة من خلال المزايدة، حيث تمثل هذه الكفالة 1%من قيمة هذه الصفقة.

❖ **الضمانات :**وتمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصادين ويمكن تجسيد هذه ضمانات في نوعين :

✓ **الضمانات الحقيقية :**الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري؛

✓ **الضمانات الشخصية:** هي عبارة عن ضمانات يتعهد فيها شخص او طرف ثالث بالوفاء في الأجل المحدد بدلا من المدين الذي يكون في حالة اعسار او الفلاس .

ثانيا: قروض الإستثمار : وهي قروض موجة لتمويل استثمارات متوسطة أو طويلة الاجل.

❖ **قروض متوسطة الأجل :** تتراوح مدتها بين 3 و 5 سنوات، وتتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي ، حيث يساوي مبلغ القرض 50% من قيمة المشروع ويمول عادة تجهيزات الانتاج وعتاد النقل وعتاد المكتب .....الخ؛

❖ **قروض طويلة الأجل :** تتراوح مدتها بين 5 و 7 سنوات وقد تمتد أكثر من ذلك وتتجه إلى تمويل النشاطات التجارية.

المطلب الثاني :الخطوات المتبعة لمنح قرض

كخطوة اولى للحصول على القرض او التسهيل الائتماني يجب على الزبون طالب الائتمان ان يقدم الاوراق الثبوتية اللازمة مع طلب الاعتماد التجاري الى دائرة القروض حيث تحول الى خلية الاستعلامات وهنا يتم القيام بما يلي :

ـ بعد التاكد من سلامة الاوراق المطلوبة يتم ايفاد اعوان من البنك الى مكان تواجد المؤسسة لاجراء الكشف على المشروع لتاكد من :

هل المؤسسة موجودة فعلا ؟

هل لها مكان ثابت ولوحة باسمها ؟ هل البناء مناسب للالات ؟ .

ـ بعد ذلك يتم فحص الألات من حيث : النوعية ، العمر الانتاجي ، تحديد وتقييم اسعارها ؛ ويتم ذلك من قبل اللجنة تتضمن مدير الوكالة ورئيس مصلحة القروض .

ـ يسال عن الشخص طالب القرض من الجوار واصحاب المهنة وذلك لمعرفة :

هل سمعته حسنة ام سيئة ؟ وايضا يتم تحديد سمعة الزبون من تقديمه براءات الذمة من البنوك الاخرى ، وكذلك يرجع الى سجلات البنك لتبيان : هل هو زبون سابق ، وفي حال كونه كذلك هل كان يسدد في الوقت المحدد ، ام يتاخر ويسدد في اخر الفترة المسموح له بها ، ام انه امتنع عن التسديد واحيل للقضاء .

وبناءا على ذلك يتم تحديد سمعة الزبون وتصنيفه في فئات و هي كالتالي:

❖ **الفئة الاولى** : السمعة ممتازة ؛

❖ **الفئة الثانية :**يصنف ضمنها الزبون للمرة الاولى فيما اذا كان وضعه المالي جيدا وسمعته جيدة ، وكذلك الزبون السابق جيد التعامل مع البنك؛

❖ **الفئة الثالثة:**يصنف ضمنها الزبون السابق متاخر السداد ولكن ضمن المدة القانونية ؛

❖ **الفئة الرابعة :**يصنف ضمنها الزبون السابق المحال للقضاء ، وعندها يجب الحذر ويجري التركيز في هذه الحالة على ضمانات .

المطلب الثالث: مكونات ملف القرض

➢ **الوثائق العامة اللازمة لطلب قرض :**[1]

1- بالنسبة لتركيب ملف قرض استغلال نجد:

❖ **الوثائق القانونية و الإدارية :**

- طلب القرض الموقع ؛

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري

- نسخة من السجل التجاري المصادق عليه؛
- نسخة للكشف الرسمي للإعلانات ؛
- ـ نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.

❖ **الوثائق المحاسبية و المالية :** يجب أن يصادق عليها محاسب محترف.

- ثلاث ميزانيات تقديرية وملاحق للعمليات الختامية للمؤسسة؛
- زيادة عن الميزانيات فالشركات بالأسهم يجب إضافة تقرير محض كل المساهمين؛
- المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية افتتاحية و تقديرية للنشاط الموالي؛
- الحالة المحاسبية و مخطط التمويل.

❖ **الوثائق الضريبية:**

وثيقة ضريبية و شبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر.

2 بالنسبة لتركيب ملف قرض استثمار نجد :

❖ **الوثائق القانونية و الإدارية:**

- توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل؛
- نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له ؛
- نسخة مصادق عليها للتصريح بالاستثمار ، ممنوحة من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمارات؛
- نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

❖ **الوثائق المحاسبية و الضريبية:**

- الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة ؛
- ميزانية جدول الحسابات التقديرية ل 5 سنوات؛
- وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.

❖ **الوثائق الاقتصادية و المالية :**

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
- الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية؛
- تقديم حالة وصفية وتنبؤية للأعمال المحققة؛
- إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع؛
- شرح تفصيلي وتقديري لأعمال الهندسة المدنية و البيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

❖ **الوثائق التقنية :**

- رخصة البناء؛
- المخطط المعماري و أشكال الهياكل؛
- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار؛

- دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات و هذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية و مواد البناء..... الخ.

المبحث الثالث: دراسة حالة منح قرض بنكي باستخدام طريقة القرض التنقيطي لوكالة "مستغانم 104"

أولا :تطبيق نموذج شيرارد : يقوم على (6) نسب مالية رئيسية لكل منها وزن نسبي ،و لتوضيح كيفية استخدام النظام في الواقع العملي سنقوم بتطبيقه على بيانات الحالة التي لدينا.

جدول رقم (4): تقييم مخاطر القروض عن طريق نموذج شيرارد

البيان	النسبة	قيمة النسبة	معامل النسبة	الحيصيلة بالنقاط
1	صافي رأس المال/إجمالي الأصول	0،18	17	3،06
2	الأصول السائلة /إجمالي الأصول	0،004	9	0،036
3	حقوق الملكية/ الخصوم الخارجية	3،716	3،5	13،006
4	صافي الربح قبل الضرائب/ إجمالي الأصول	0،20	20	4
5	إجمالي الأصول/ الخصوم الخارجية	4،716	1،2	5،659
6	صافي حقوق الملكية/إجمالي الأصول الثابتة	1،297	0،1	0،129
المجموع	حصيلة النقاط (مؤشر الجودة Z			25،89

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب الوثائق المقدمة من البنك لاحد المؤسسات الطالبة للقرض.

- وتعوض هذه النسب التي قمنا بحسابها في معادلة النموذج التالية :

Z=17(X1)+9(X2)+3,5(X3)+20(X4)+1,2(X5)+0,1(X6).

الحساب:

Z=17(0,18)+9(0,004)+3,5(3,716)+20(0,20)+1,2(4,716)+0,1(1,297)

Z=3,06+0,036+13,006+4+5,659+0,129.

Z=25,89.

ثانيا: تطبيق نموذج ألتمان: سنقوم بتطبيق هذا النموذج على المؤسسة " X"و ذلك لمعرفة هل المؤسسة قادرة على السداد أم لا .

جدول رقم (5): تطبيق نموذج ألتمان

المتغير	النسبة	قيمة النسبة	الوزن النسبي	الحصيلة بالنقاط
X1	رأس المال العامل /مجموع الأصول	**0,18**	**0,012**	**0,00216**
X2	الإحتياطات/مجموع الأصول	**0,004**	**0,014**	**0,000056**
X3	الفائض العام للإستغلال/مجموع الأصول	**0,20**	**0,033**	**0,0066**
X4	الاموال الخاصة/ مجموع الديون	**3,716**	**0,006**	**0,022296**
X5	رقم الأعمال خارج الضريبة /مجموع الأصول	**1,297**	**0,01**	**0,01297**
	قيمة Z			**4,4082**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة "X".

- **رأس المال** = الأصول الجارية -الخصوم الجارية
- **مجموع الديون** = الخصوم الجارية +الخصوم غير جارية

و تعوض هذه النسب التي قمنا بحسابها في معادلة النموذج:

Z= 0.012(X1) + 0.014(X2)+0.033(X3)+0.006(X4)+0.010(XX5

الحساب:

Z= 0,012(0,18)+0,014(0,004)+0,033(0,20)+0,006(3,716)+0,01(1,297)

Z=0,00216+0,000056+0,0066+0,022296+0,01297.

Z= 4,4082.

المطلب الثاني: النتائج المتوصل اليها

أولا : نتيجة نموذج شيرارد على احد المؤسسات الطالبة للقرض:

✓ عليه نجد ان مؤشر الجودة (Z>25) و وفق النموذج يكون القرض من الفئة الاولى (القروض الممتازة).

ثانيا : نتائج نموذج ألتمان على أحد المؤسسات الطالبة للقرض:

✓ Zهي النقطة التمييزية بين المؤسسة السليمة و المؤسسة العاجزة ؛

- اذا كان Z>2,675 : فإن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛
- اذا كان Z<2,675 : فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة).

بما أن: Z= 4,482% أي: Z>2,675

✓ من خلال تطبيقنا أحد أهم نماذج القرض التنقيطي (نموذج ألتمان) على ميزانية أحد المؤسسات الطالبة للقرض من البنك الخارجي الجزائري وكالة"مستغانم 104"،بهدف معرفة وضعية المؤسسة و مدى قدرتها على سداد القرض،استنتجنا من خلال حساباتنا أن النموذج يتوقع أن المؤسسة في حالة جيدة (سليمة) ،وليس هناك إحتمال نعرض البنك لخطر عدم السداد؛

✓ و من خلال دراستنا الميدانية توصلنا الى أن نموذج ألتمان يتفوق على النماذج الأخرى من حيث الدقة ،حيث يمتاز بقلة عدد الخيارات في النتائج ،و تؤكد النتائج التي تم الوصول إليها إلى مدى أهمية نموذج التنبؤ (نموذج ألتمان) .

خلاصة:

بعد النظر في كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنك الخارجي الجزائري وكالة "مستغانم 104" ومن خلال النتائج يتضح لنا مدى فعالية هذه الطريقة، وسهولة تطبيقها على الميدان مما يساعد متخذ القرار أن يكون أكثر دقة في تجنب منح الائتمان للمؤسسات العاجزة هذا من جهة والتركيز على تمويل المؤسسات السليمة من جهة أخرى، وذلك للوصول إلى أكبر ربحية ممكنة وتقليل من التكاليف الناتجة عن المخاطر المصرفية بشتى أنواعها.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

وصل الجهاز المصرفي إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مجرد عمليات ضيقة النطاق تشمل عددا معينا من المتعاملين إلى مجال واسع يمس الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، فالدول اليوم تشهد تحولات عميقة وإصلاحات اقتصادية في هذا المجال نتيجة فتح أبواب اقتصادها أمام المنافسة الشديدة التي يهيمن عليها قانون العرض والطلب.

كما تؤدي البنوك دورا هاما في تجسيد السياسة المالية التي سطرتها الدولة وهذا العنصر ضروري في الاقتصاد لأنه يلعب دورا جوهريا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، حيث يقوم البنك بإعداد سياسة إقراضية ملائمة باعتبارها المرشد الذي يعتمد عليه عند تعاملاته مع القروض، بحيث تتم عملية دراسة طلبات القروض دراسة جيدة لكي تساهم في التقليل من مخاطر عدم السداد وتضمن استرجاع مستحقات البنك.

وتحدث مخاطر القرض لأسباب مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالمقترض و التي يصعب التحكم فيها، أو لأسباب متعلقة بالمقرض نفسه كعدم وجود النية لديه لتسديد ما عليه من ديون، إذ نجد البنك يسعى جاهدا للتنبؤ بمخاطر القروض قبل حدوثها، وبالرغم من كل الإجراءات المتبعة في التقليل من المخاطر، إلا أن الأوضاع المتغيرة باستمرار تعرض على البنوك عدم الاقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القرض، لكن يبقى التسيير لخطر القرض ضرورة لأن إمكانية وقوع الخطر واردة في أي لحظة، لذلك يسعى البنك جاهدا للتقليل من هذه المخاطر و ذلك بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسة من خلال الدراسة المالية معتمدا في ذلك على النسب المالية و هي الطريقة المعتمدة عموما من طرف الجهاز البنكي الجزائري.

و نظرا من أن هذه الطريقة الكلاسيكية قد ساعدت البنوك كثيرا على تحقيق نسبة الخطأ في منح القروض، إلا أنه ليس بإمكانها ان تقلل من تلك المخاطرة إلى أدنى حد ممكن، و يرجع ذلك إلى استعمالها المؤشرات بشكل منفصل عن بعضها البعض دون اعتمادها على نموذج يشمل كافة المتغيرات بشكل منسجم، متكامل و واضح المعالم، لذا حاولنا تقليم طريقة إحصائية جديدة تعتمدها الدول المتقدمة و أيضا الجزائر و لكن بصفة قليلة جدا، لتقييم الخطر الذي يواجه البنك عند قيامه بمنح القرض و المتمثلة في طريقة القرض التنقيطي التي أثبت نجاعتها و دقتها من حيث التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة، حيث تسمح لنا بمعرفة حال كل مؤسسة بنسبة تطبيق صحيح مرتفعة جدا و سرعة في اتخاذ القرار.

اختبار صحة الفرضيات :

1) من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى ان الإجراءات الوقائية هي إحدى الطرق للتقليل من المخاطر البنكية لكن هناك ظروف استثنائية تعجز أدق الطرق التنبؤ بها اذا لا يمكن إلغاء المخاطر بشكل نهائي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

2) تهدف ادارة المخاطر إلى اكتشاف الخطر و قياسه و تحديد حجم الخسائر المحتملة في حالة وقوعه ،ووضع الخطط المناسبة بأقل التكاليف الممكنة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية ؛

3) طرق تسيير مخاطر القرض لا تنحصر فقط على الطريقة الكلاسيكية المتداولة في مختلف البنوك ،و لذلك لوجود طرق اخرى لمعالجة خطر القروض المتمثلة في الطرق الإحصائية من بينها طريقة القرض التنقيطي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة ؛

4) تعمل طريقة القرض التنقيطي على إعطاء وزن او نقطة لكل طالب قرض و هو ما يسمح بالفصل بين المؤسسات العاجزة و السليمة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة :

اعتمادا على الإطار النظري للدراسة ونتائج الاختبارات الإحصائية، فقد لخصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي كان من أهمها:

- يعتمد البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم على الطرق الكلاسيكية عند اتخاذه لقرار منح القرض؛
- الكشف المبكر عن عجز المؤسسات يساعد في الحد من الوقوع في خطر عدم السداد؛
- و تعتبر عملية منح القروض البنكية ترفق دائما بمخاطر فلا وجود لعملية منح القرض بدون مخاطر تختلف من حيث طبيعتها ودرجة سدادها وتختلف هذه الأخيرة من حيث طبيعتها ودرجة حدتها؛
- محدودية طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في التنبؤ بمخاطر القرض ذلك لما يتخللها من نقائص و دقة في النتائج ؛
- بفضل استعمال أحد الطرق الحديثة طريقة القرض التنقيطي يتم قبول أو رفض القرض بعد دراسة دقيقة لملف القرض؛
- طريقة القرض التنقيطي طريقة من طرق التنبؤ الإحصائي تساعد في معرفة الحالة المالية للمؤسسة، حيث انها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض المخاطرة وتوقع عجز المقترضين؛
- تلعب نماذج القرض التنقيطي دورا هاما في الحكم على وضعية المؤسسات الطالبة للقرض ما إذا كانت جيدة أو لا، ومن ثم اتخاذ قرار منحها للقرض او عدمه؛
- سهولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي ودقتها في النتائج ؛
- توفر طريقة القرض التنقيطي الجهد والوقت والتكاليف ؛
- يمكن الاعتماد على طريقة القرض التنقيطي بالبنوك الجزائرية لمحاولة تقدير خطر القرض وذلك لتسهيل وتسريع عملية دراسة ملفات القروض وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس نظام معلومات بنكي.

التوصيات :

يقتضي علينا في نهاية هذه الدراسة وبناءا على النتائج المتوصل إليها سابقا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات رأينا أنها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع نلخصها في ما يلي:

- ضرورة اعتماد البنوك الجزائرية على نماذج حديثة في إدارة مخاطر القروض لتسهيل قرار اتخاذ منح القرض؛
- العمل على تخفيض المخاطر إلى أقصى حد ممكن، من خلال العمل على تشخيص كامل ودقيق لحالة المؤسسة الطالبة للقرض، وهذا بمعرفة وضعيتها المالية والتنبؤ بصحتها قبل اتخاذ القرار بمنح القرض؛
- لابد من دراسة معمقة لحالة العميل حول ماضيه ومستقبله باستعمال مختلف التقنيات الحديثة كأسلوب وقائي قبل منح القرض لتفادي اللجوء إلى الأساليب العلاجية؛
- أن تنتقل البنوك من الأدوات التقليدية للتحليل المالي إلى تطبيق الأدوات الحديثة في تقييم مخاطر القرض لتفادي النقص الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده ؛
- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على التأقلم و استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان؛
- يجب على البنوك الاستفادة من نتائج هذه الدراسات وتبنيها كنموذج للتنبؤ واتخاذ القرارات غير ذلك فإن مثل هذه النماذج تسمح بمتابعة المخاطرة؛
- ضرورة الاستفادة من نتائج القرض التنقيطي في التخاذ القرار السليم حول منح القرض.

إجراء المزيد من الدراسات و الابحاث حول الموضوع للفت الانتباه إليه والحث على تطبيق هذا الأسلوب الحدي

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **قائمة المراجع بالعربية:**

1. الكتب :

اسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،ادارة المخاطر و التأمين ،دار حامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان الاردن،2007.

ايهاب مقابلة ،خالد الزعبي، حسام خداش محاسب عربي قانوني معتمد[1](ACPA) (الاقتصاد و التمويل) قسم : الادارة و الاقتصاد، علوم مالية و مصرفية ،الادارة المالية والتحليل المالي؛

خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009 ؛

دريد كامل آل شبيب ،ادارة العمليات المصرفية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع،عمان ،الطبعة الاولى 2015؛

زياد سليم رمضان ،محفوظ أحمد جودة ،ادارة البنوك،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،الطبعة الثاني2010؛

سليمان ناصر ،التقنيات البنكية و عمليات الإئتمان ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2012؛

طارق حماد عبد العال ،ادارة المخاطر (أفراد ،ادارات،شركات،بنوك) مخاطر الائتمان و الإستثمار و المشتقات و أسعار الصرف ،دار الجامعات الاسكندرية ،2003؛

طارق حماد عبد العال، المنتجات المالية، الطبعة الاولى ،الدار الجامعية للنشر،الاسكندرية،2001؛

عبد المعطي ،رضا ارشيد ،محفوظ أحمد جودة ،ادارة الائتمان ،دار وائل للنشر ،الطبعة الاولى 1999؛

فريد راغب النجار ،ادارة الإئتمان و القروض المصرفية المتعثرة،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية 2000؛

2. **قاموس Castineau** ؛

قاموس إكسفورد د.رائد.عبد الخالق العبيدي،د.خالد أحمد المشهداني _إدارة المؤسسات المالية و المصرفية دار الأيام للنشرو التوزيع ،عمان،الأردن ؛

كارين أ هورشر ، " أساسيات إدارة المخاطر المالية " ، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2008؛

مدحت صادق،أدوات وتقنيات مصرفية،الطبعة الأولى،دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة،2001؛

منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر ، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث؛

الياس بن سامي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ،الطبعة الاولى، دار وائل للنشر ، عمان؛

3. الاطروحات و المذكرات :

ألفة بغو،دور إدارة المخاطر في تحقيق جودة خدمات المؤسسات الإستشفائية،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ل .م. د في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي2012_2013؛

بن عمر سمية ،ادارة مخاطر القروض باستعمال scoring دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مديرية شبكة الاستغلال 184ورقلة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية و بنوك ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة الموسم الجامعي 2014–2015؛

تومين احمد،مكاوي عيسى ، ادارة المخاطر المالية في مؤسسة التأمين ، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البويرة،الجزائر،2017_2018 ؛

جهاد حمدي ،اسماعيل مطر ، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة 2010.

سراي مليكة ،خميسة أسماء دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك ،جامعة محمد بوضياف ،بالمسيلة الجزائر ، 2019–2020؛

سهام حاقة،سوهيل عبنة ،ساسية حاقة ،تسيير خطر القروض باستعمال القرض التنقيطي ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص مالية بنوك جامعة الشهيد لخضر حمه بالوادي الجزائر ،2016-2017؛

صوار يوسف ،محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،في العلوم الاقتصادية ،تخصص،تسيير،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2008؛

عبدلي لطيفة ، دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاتها،

عمار اكرم ،عمر الطويل ، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،تخصص المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية غزة ،2008؛

قاسيمي آسيا ،تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة أحمد بوقرة ،بومرداس,2008-2009؛

ليندة دواس،الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية-مذكرة ماجستير ،جامعة العربي بن مهيدي ؛

محمد علي ، " ادارة المخاطر المالية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في ادارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، سنة 2005؛

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2002الجزائر؛

نسيمة بروال ، " استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع إستراتيجية مالية ، 2011 ، 2010 ،جامعة أم البواقي الجزائر؛

معتوق جمال ،إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية،رسالة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ،الجزائر، 2010؛

4. **المجلات :**

حاتم كريم بلجاوي ، قرارات منح الإئتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،تصدر عن كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة الواسط،العراق ،العدد 25 ،2017؛

سليمة الغاوي ،انواع المخاطر المالية ،مسترجع بتاريخ 14نوفمبر2022 hhttps://mawdoo3.com.

عبد العزيز شرابي ،مهدي بلوطار،محاولة توقع خطر القروض بطريقة سكورينغ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة ،مجلة الاقتصاد و المجتمع ،العدد 02 ،2004؛

علي مكيد ،بن عياد فريدة ،تقييم مخاطر القروض البنكية بمدخل إحصائي ،جامعة المدية ،مجلة المعارف العلمية المحكمة ،العدد 20 ،جوان 2016؛

كمال رزق ،تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الإئتمانية ،ملتقى الخرطوم ،المنتجات المالية الاسلامية حول التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية النسخة الرابعة 05-06 افريل 2012؛

محمد عبادي ،القرض التنقيطي و تحليل الشبكات الاصطناعية و دورها في تقدير مخاطر القروض ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الوادي ،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية العدد 05. 2012.

وحيد محمود رمز ، سيف عبد الرزاق محمد الوتار ،استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية ،كلية الإدارة و الاقتصاد ،جامعة الموصل ،مجلة تنمية الرافدين، العدد 100, 2010؛

Journals:

Hatem Karim Beljawi, Decisions to grant credit in commercial banks through the application of the method of drip loans, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, issued by the College of Administration and Economics, Al-Wasit University, Iraq, Issue 25, 2017;

Muhammad Abadi, the drip loan and the analysis of synthetic networks and their role in estimating the risks of loans, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Al-Wadi University, Journal of Economic and Financial Studies, Issue 05, 2012

Salima Al-Ghawi, Types of Financial Risks, retrieved on 14

Abdel Aziz Sharabi, Mehdi Bloutar, An attempt to anticipate the risk of loans using the Scoring method, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Mentouri Constantine, Journal of Economy and Society, Issue 02, 2004;

Ali Makaid, Ben Ayad Farida, Evaluation of the Risks of Bank Loans with a Statistical Approach, University of Medea, Refereed Scientific Knowledge Journal, Issue 20, June 2016;

Waheed Mahmoud Ramz, Saif Abd al-Razzaq Muhammad al-Watar, Using Financial Analysis Methods to Predict the Failure of Industrial Shareholding Companies, College of Administration and Economics, University of Mosul, Tanmiat al-Rafidain Journal, Issue 100, 2010;

Kamal Rizk, Evaluation of the Experience of Islamic Banks in Algeria in Credit Risk Management, Khartoum Forum Islamic Financial Products on Hedging and Risk Management in Islamic Financial Institutions, Fourth Edition, 05-06 April 2012

November 2022 Link,. hhttps://mawdoo3.com;

Websites and forums:

تلخيص :

تعتبر مشكلة عدم سداد الديون من أهم المشاكل التي تعاني منها البنوك خلال عملية منح القرض خاصة ويعتبر منح القرض من أهم مهام التي تقوم بها البنوك ،غير أن ضعف الملاءة المالية للزبون جعل عملية منح القرض تحتوي على عدد من مخاطر ، ولذلك توجب على البنوك إيجاد طريقة من أجل تحديد أفضل الزبائن من حيث القدرة على سداد وتعتبر طريقة القرض التنقيطي من الطرق الإحصائية التي اثبتت نجعاتها في عملية التنبه بقدرة العميل على السداد في اجل الاستحقاق إلا إن طريقة القرض التنقيطي تبقى محدودة القدرة في تجنب البنوك خطر عدم السداد بل تعمل على التقليل منها .

الكلمات المفتاحية :إدارة المخاطر،القروض البنكية ،القرض التنقيطي ،خطر عدم السداد

Summary:

payment of debts is one of the most important prbolems -the great problm of non that banks suffer from during the process of granting a loan in particular .in the drip ,order to determine the best rayyan in terms of the ability to pay and tell loan method is one of the statistcal methods that have proven its effects in the s ability to pay at maturity , but the drip loan 'process of alerting the customer but , payment-non method remains limited abiliyuty in banks to avoid the risk of drip ,bank loans,risk management ,flattering words ,rather works to reduce it payment- the risk of non,loan